جامعة زيان عاشور– الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة خاصة بمقياس :

نماذج تنموية بالعالم

دروس موجهة إلى طلبة أولى ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل

السداسي: الثاني الرصيد: ... المعامل: ... التقييم: ...

إعداد :
د/ سعـيدة حمـود

السنة الجامعة : 2022/2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
فهرس الجداول	
المقدمة	أ-ب
الفصل الاول : الفصل الأول : التنمية مفاهيم وسيرورة تاريخية	22-5
تمهيد	6
دلالات مفهوم التنمية	11-9
التطور التاريخي لسيرورة المفهوم	17-11
علاقتها بمفاهيم مشابهة	21-17
القصل الثاني النماذج التنموية وفق الطرح الاقليمي	43-24
نموذج حدود النمو نادي روما	37-25
نموذج ميرازودفيتش وبستيل	39-37
نموذج ليونتيف	41
نموذج ساروم أمريكا اللاتينية	42-41
الخلاصة	43
الفصل الثالث: النماذج التنموية وفق الطرح ايديولوجي متعدد	65-44
تمهيد	44
نموذج التنمية البشرية	49-45
نموذج التنمية المستدامة	60-49
نموذج التنمية االشاملة	63-61
نموذج التنمية المستقلة	64-63
الخلاصة	65
الفصل الرابع:نماذج تنموية عالمية وفق الاقاليم	133-66
تمهيد	67
النموذج التنموي بتركيا	93-80
النموذج التنموي بالصين	103-93

النموذج التنموي بالبرازيل	113-104
النموذج التنموي بالجزائر	133-113
الخاتمة	134
قائمة المراجع والمصادر	143-134

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	ابعاد التنمية البشرية	48
04	التسلسل الزمني للاسر الحاكمة بالصين	95
05	الاستخدام والبطالة بلجزائر عام 1966	116
06	تطور الوظائف بالجزائر سنة1977	118
07	تطور العمال الصناعيين سنة1966-1985	119
08	مناصب العمل المحدثة خلال مخطط اول	121
09	تطور طلبات عروض العمل	123
10	تطور الشركات الخاصة 1966-1980	127

مقدمـة

أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل بين الباحثين ، الذين تعددت اتجاهتهم الفكرية حول التنمية ، كمفهوم و كنموذج ، و كخطط و استراتيجيات، فمن الطابع الاقتصادي لهذا المفهوم زالذي طغى على التراث و الادبيات الخاصة بها ، وهذا ليس فقط من الجانب النظري ، بل تعداه للجانب التطيبقي , الذي يرى التنمية تتحدد من وجهة نظر اقتصادية بحتة ،يترجمها مستوى الدخل كمؤشر للنمو والتنمية ، إلا أن الجانب الامبريقي يطغى على التحليلات التي تلتها بعد الزيادة المعتبرة في الاقتصاد وذات طابع غير مادي.

للتوالى الايديولوجيات حول هذا المفهوم سواء من منطلق مفاهيمي أو من منطلق تجريبي ، ودول العالم الثالث هي الحقل التجريبي لخطط التنموية الغربية الجاهزة والتي تثبت صحة النماذج التنموية المتبناة من حيث عملية اسقاطها على اقتصاديات هذه الدول ،أو من حيث نقدها وأخذ ما يلائمها فقط ، وهدا ما يجرنا للتساؤل حول الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية و الثقافية لهذه الدول وما يلاءمها من استراتيجيات وخطط تنموية؟ ، وهل لها هذه الخصوصية اعتبارات حين تبني اي نموذج تنموي ؟ وهنا يجرنا الحديث على ماليزيا كخير مثال لدول انفتحت على العالم و على اقتصاد السوق ، بالموازات على خصوصيتها كدولة اسلامية انتهجت الصيرفة الاسلامية في تعاملاتها البنكية ، وعلى النقيض منها تركيا التي تخلت على النظام الاسلامي واصبحت دولة علمانية منفتحة على العالم دون قيود ،مما شجعها على تبني اسلوب تنموي براغاماتي .

في حين نجد الصين والتي تقدس النظام العائلي والعادات والتقاليد والثقافة الصينية التي لم تحدث العولمة شروخا أو اهتزازا لنظامها الثقافي والعائلي، كافحت انظمتها من اجل تحقيق الرفاهية للاغرادها وللكثافة السكانية التي تتميز بها .

فالنماذج التنموية الجاهزة التي تبنتها بعض الدول ذات اقتصاد هش كالجزائر والتي انهكها الاستعمار ، بحيث تبنت النموذج الاشتراكي الذي يحث على اعتماد التصنيع وصناعات المصنعة والثقيلة ، وهي تفتقر في هذه الفترة إلى ادنى شروط التصنيع وهي توفر يد عاملة مؤهلة ، يد عاملة أمية عمد الاستعمار على تجهيلها ، وكنتيجة حتمية لسوء استخدام منطق الخصوصية كان الفشل للتسير الاقتصادي للجزائر والذي نتج عنه اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني .

كل هذه الدول وغيرها ممن لن يسعنا المقام للتطرق إلى استراتيجتهم التنموية ، يسعى هذا **المقياس النماذج التنموية بالعالم** ان يسلط الضوء على التنمية كمفهوم و كنموذج نحاول من خلاله ابراز اهمية عملية الفهم للذات و للاهداف ودورها في اتخاذ القرار الصحيح عند تبني أي نموذج تنموي مهما نبهرنا ببريقه اللماع .

الفصل الأول : التنمية مفاهيم و سيرورة تاريخية

أولا: مدخل عام للمقياس

1-تعريف النماذج

2-تعريف التنمية

3- الهدف من المقياس

ثانيا:دلالات مفهوم التنمية

ثالثا:التطور التاريخي لسيرورة المفهوم

أولا:مدخل عام للمقياس :

1-تعريف النموذج :

يعرف النموذج هو تمثيل مبسط للوضع الحقيقي المستند على نظرية .

يعرفه Biritton harris بأنه تصميم تجريبي يعتمد على نظرية .

Lan masse: هو تبسيط مفيد لواقع حال معقد لذا فالنموذج عنده هو اسهل استعمال لأغراض البحث.

يعرفه collin lee: تمثيل للحقيقة يسهل ويستقرىء الحالات ذات الخصائص المهمة ، وهو فكرة تجريبية من الحقيقة تستخدم لربط المفاهيم الحقيقية بغرض تقليل الصعوبات التي تواجه العالم

تعريف محمد سالم الصفدي :تمثيل مبسط للوضع الاقتصادي والادراي من ، خلال علاقات رياضية وكمية أو بيانية تساعد الباحثين على اتخاذ قراراتهم المثالية .[1]

فالنموذج بصفة عامة يوازي مفهوم النظرية في شكله التصوري ، ويتحقق كلا المفهومين من خلال التجربة والتطبيق.

2-تعريف التنمية :

تعرف التنمية كذلك على أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والإقتصادية من خلال إيديولوجيا معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة

[1]- محمد سالم الصفدي ،**البرمجة الخطية وبحوث العمليات** ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ، الاردن ،1999،ص 30.

غير مرغوب بها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع.[1]

وسنتعرض لها بالتفصيل في المحاور التالية

3-الهدف من المقياس:

يهدف مقياس نماذج تنموية إلى التعرف على الخطط التنموية التي تعتمدها الاقتصاديات الدول العالم ، سواء من حيث الايديولوجيات التي تتنمي إليها أو من حيث الاقاليم ، من اجل التعرف على مزايا ومآخذ كل نموذج تنموي.

وفي مايلي نتعرض لمحاور مقياس نماذج تنموية في العالم كمقياس سداسي .

الفصل الأول : التنمية مفاهيم و سيرورة تاريخية

القصل الثاني النماذج التنموية وفق الطرح الاقليمي

الفصل الثالث: النماذج التنموية وفق الطرح ايديولوجي متعدد

الفصل الرابع: نماذج تنموية عالمية وفق الاقاليم

[1] مراكشي محمد لمين: **فعالية نظام التدريب في تنمية الموارد البشرية، "دراسة حالة مؤسسة نفطال، وحدة البليدة"**، رسالة ماجستير تخصص علوم تسيير، كلية علوم التسيير والإقتصاد، جامعة سعد دحلب –البليدة- 2005، ص76-77.

أولا : دلالات مفهوم التنمية

1-لغة:

تعني نما أي زاد أو كثر [1]

التنمية هي الزيادة المطلقة أي "نما" تنمية الشيء تعني فعل أو إحداث النمو باللغة الانجلزية growth.

التنمية في اللغة العربية مشتقة من الفعل " نمى" كقولنا نمى المال، ونمى الحديث إلى فلان أي أسنده له ورفعه، ونمى الإبن إلى أبيه أي نسبه، نميته تنمية أي أبلغته على وجه النميمة والإفساد، أو نميت الحديث مخففا أي أبلغته على وجه الإصلاح والخير، أما في اللغة الإنجليزية وما يعنيه يوسع أو يوضح **DEVELOPEMENT** من الفعل **DEVELOP** يأتي مصطلح التنمية أو يظهر أو يكشف عن أو يطور أو ينمي أو ينمو أو يبسط تدريجيا أو يكتسب أو يتجلى أو ينشئ.

وعليه فالتنمية لغويا تعني التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء، فنمى ينمو نموا، أي زاد ونمى النار أي رفعها وأشبع وقودها، ونمى الرجل أي سمن.[2]

والاختلاف بين المصطلح اللغوي العربي والأوروبي أن لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي لأن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي. يشوه اللفظ العربي لأن هذا الأخير يدل على الزكاة والزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، على عكس المصطلح الأوروبي الذي يعني الربا والذي قال عنه الله تعالى: ((يمحق الله الربا ويربي الصدقات)) سورة البقرة الآية 276.

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة 01 ، المجلد السادس، دار صادر، بيروت،1997 ، ص 262.

[2] عبد الرحمان العيسوي: **الإسلام والتنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، 11-12.

2-إصطلاحا :

التنمية مفهوم يتمحور حول الانسان والمجتمع و هو نقيض التخلف وذو صلة بكلمة النمو التي يشير بعدها اللغوي إلى النماء[1]

يقصد بالتنمية " إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف و استعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي ، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي كذلك تغيير ايجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل .[2]

بعض الدراسات تشير إلى ان الإسلام هو الدين الوحيد الذي أشار إلى أهمية التنمية، إلا أن ذلك لم يتم بصراحة بل تم بطريقة غير مباشرة، وقد تم استنباط تلك الأهمية من خلال المحاولة التي قام بها بعض الكتاب في استخلاص مفهوم التنمية في الإسلام وذلك استنادا إلى نصوص أو معاني قرآنية، فقيل أن التنمية هي طلب عمارة الأرض وذلك في قوله تعالى ((**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)) سورة هود الآية 61.**

وقيل أن التنمية تعني الحياة الطيبة إشارة إلى معنى الآية الكريمة لقوله تعالى **((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) سورة النحل، الآية 97،** وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه.

---

[1]- لويس معلوف، **المنجد في اللغة** ،دار الشرق ، ط35،1996،ص 813

[2] -رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** ،موقع www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm يوم 2009/12/26، 8:35

ووفق التراث العلمي لادبيات مفهوم التنمية ، نجد اختلاف العلماء والمفكرين حول تحديد مفهوم التنمية وذلك تبعا ووفقا لتخصصات العلمية وتشعبها ، وفيما يلي سنعرض بعض هذه التعريفات.

- **شرام و ليرنر** schram & lener " التنمية هي ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم ".[1]
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة** "أقرت هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على أنها "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع".

ويعد هذا التعريف المميز لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك بتحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها [2]

كما تعرف التنمية على أنها الاستثمار الأمثل للموارد المجتمع المتاحة،البشرية منها و الطبيعية، فإذا كان الهدف هو التنمية الاجتماعية فإن التركيز على الجوانب الاجتماعية و الثقافية و تنمية الإنسان اجتماعيا و ثقافياً يصبح هو الأساس و ذلك من خلال المؤسسات

[1] –عبد الرحمان العيسوي، **الإسلام و التنمية البشرية** ، المكتب العربي الحديث ، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون ط ، بدون سنة ، ص.15

[2]– محي الدين نصرت وآخرون، **تنمية المجتمعات الريفية**، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971، ص301.

التربوية في المجتمع ، مثل الأسرة و المدرس و غيرها, أما إذا كان الهدف هو التنمية الاقتصادية ، فإن القائمين عليها يركزون على صناعة الإنسان المنتج و استثمار موارد المجتمع الطبيعية المتاحة بشكل أمثل و منظم و ذلك لتحقيق المنفعة المباشرة للفرد و المجتمع."[1]

ما سبق نجد أن مفهوم التنمية تتغير حسب الطبيعة الاقتصادية للمجتمعات ،وتغير حسب الطبيعة الزمانية أيضا ،ضمن هذا الإطار لتغير المنظور المعرفي لمفهوم التنمية نحاول التطرق لها عبر ما تعنيه من متغيرات وأبعاد ضمن هذا الطرح:

ثانيا:السيرورة التاريخية لمفهوم التنمية

لقد بدأت التنمية كمفهوم اقتصادي; ينحصر ضمن مؤشر واحد فقط وهو الزيادة في مستوى الدخل، والتي تنتج على التبدلات الكمية التي تحصل بين المتغيرات الاقتصادية الإجمالية كالدخل الوطني والناتج الوطني والإنتاج الإجمالي، وحصة الفرد منها، فهي عملية شاملة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني واستثماره من خلال السعي الدائم إلى اكتشاف الموارد وزيادة انتاجها وحسن اس أتغلالها وكما تهدف إلى تغيير التوازن المختل في ميزان التجارة الخارجية والتخلص من التبعية والتخلف

ومن بين التعاريف التي تناولت التنمية من المظور الاقتصادي ندرج مايلي :

[1] المرجع نفسه ، ص2.

1-تعريف " شومبيتر"

يقدم " شومبتر" في كتابه "**نظرية التنمية الاقتصادية**" تفسيرا لكل من مفهومي النمو والتنمية إذ يرى أن النمو " هو تغير تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد، أما التنمية فهي نتاج قوي تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوي توسيعية ضاغطة،كما أن تطوير الاستهلاك كما ونوعًا ورفع حصة الفرد من السلع والخدمات الاستهلاكية (تحقيق الرفاه) يمثل الهدف النهائي لعملية التنمية

نجد مما سبق أن النمو والتنمية مفهومان متوزيان ،إلا انه هناك ما يميزهما عن بعض من خلال النقاط التالية :

التنمية مفهوم تراكمي و مستمر تعني دائما الانتقال من وضع الحالي إلى وضع أحسن ، وهي ذات طابع كيفي ليست كمية نستطيع قياسها ، وفي مجملها تعني دائما الايجاب .

أما النمو فهو مؤشر قابل للقياس نستطيع تحديد درجته ، ولايمكن لأن نحصره بطابع الايجاب فقط أو بالسلب فقط ،مثلا يمكننا القول بلغت نسبة النمو الاقتصادي 2-%

أو نسبة 1%، فالتعبير الأول هو مقارنة بأخر نسبة نمو فهو متناقص ب -2% ،أما النسبة 2% فهي زيادة نسبة ب 2 مقارنة بآخر احصائية .

2-تعريف روستو:

عالج هذا الكاتب الأمريكي " **روستو**" في كتابه الذي يحمل عنوان "**مراحل النمو الاقتصادي وقضية النمو والتنمية**"؛ فكرة تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها

الاقتصادية ،بحيث استبدل " روستو" مراحل تطور المجتمع البشري (المشاعية العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية...) بمراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي كما وجه النظر بهذا التحديد إلى واقع استغلال الدول الاستعمارية لشعوب البلدان النامية إضافة إلى أن هذا التحليل سعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف الدول النامية من خلال تأكيده أن الشعوب والأمم تبدأ أساسا من مرحلة التخلف التقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع، كما يصور هذا التحليل أن وضع تخلف الدول النامية هو وضع طبيعي مؤقت.

إضافة إلى ذلك فإن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ساهمت في اثراء مفهوم التنمية ، من خلال طرح أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعتبر ادم سميث وريكاردو مالتوس من روادها وتضمن هذه النظريات الكلاسيكية أربع اتجاهات رئيسية أو بما يسمى بنظرية أو المؤشرات ، نظرية مراحل النمو ، النمط المثالي ، الاتجاه الانتشاري واتسمت نظرية المؤشرات و نظرية مراحل النمو بالطابع المادي ، بحيث فسرت التطور التاريخي بالتفسير المادي .

أما النمط المثالي فقد ركز على حل مشكلة التخلف الذي ينطوى على تحول الدول التقليدية ألى من نمطها الكلاسيكي إلى النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد في الدول الصناعية ،أما الاتجاه الانتشاري فهو يرى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا و المؤسسات والقيم الحديثة إلى المجتمعات المتخلفة،أما النظريات النيوكلاسيكية فقد دعمت النظريات الكلاسيكية بإضافة مؤشرات أخرى مثل التركيز

على الاستثمارات الخارجية والداخلية، و ظلت هذه التفسيرات حتى ظهور الماركسية. 3- **تعريف كارل ماركس للتنمية :**

فاطرح الذي دعا اليه كارل ماركس (1818-1883) وفريد يريك أنجلز، يرتكز بتفسير عدة قواسم مشتركة تتمثل في التوجه الأساسي للتنمية نحو الداخل وليس نحو الخارج الاعتماد على النفس أساسا والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية ، وتخفيض التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى رفاهية إنسان العالم الثالث، وتأثيرها على أهمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج سوءا على المستوى الوطني أو الدولي، وتبرز بالتالي أهمية تملك وحيازة وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وأهمية استغلال المصادر الوطنية والتحكم فيها، وكذا أهمية التوزيع المتكافئ لجهود وخبرات التنمية.

وينظر إلى التخلف في هذا الإطار كتعبير حدودي لعملية تاريخية يتم فيها كبح القوى المنتجة عن طريق علاقات الإنتاج الرأسمالية المشكلة للسوق الدولي.[1]

والذي حددت الماركسية في هذا المجال التطور بمراحل التالية :

- مرحلة الانتاج البدائي.
- مرحلة العبودية .
- مرحلة الاقطاع.
- مرحلة البرجوازية.
- مرحلة الاشتراكية.

[1]- مصطفى حسن علي: **شركاء في تشويه التنمية**، ط1، دار الطليعة، بيروت 1983، ص ص (259- 260).

هذه مراحل التطور وإحداث التنمية عند الماركسية تكون من خلال الانتقال من مجتمعات الاقطاعية إلى المجتمعات الشيوعية ، أما الاتجاه الماركسي المحدث فهو يرى ان البروليتاريا هي أمل المجتمع لتحقيق التنمية والتطور ، فالتطور في قوى الانتاج وعلى رأسها العامل البشري يؤدي إلى تحقيق التنمية .

لقد أشار مناصري الماركسية المحدثة إلى مراحل النمو الاقتصادي لروستو 1960

- مرحلة المجتمع التقليدي : ذات انتاج بسيط وطبيعي موجه للاكتفاء الذاتي .
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهيها يتم الاهتمام بالتعليم والاستثمار في رأس المال البشري.
- مرحلة الانطلاق:يتم من خلاللها القضاء على معوقات التنمية وإحداث ثورة سياسية تغير البناء الاجتماعي والاقتصادي
- مرحلة النضج: و هي اعداد الامكانيات التي تعطي القدرة على التوجه للخارج و تطوير الصناعة
- مرحلة الاستهلاك الوفير : تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج على رفع معدل الاستمار

3-تعريف ماكس فيبر :

بالنسبة لماكس فيبر فقد عالج التنمية من خلال نشأة النظام الرأسمالي الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية ، بحيث درس العلاقة بين الاقتصاد والدين ، بحيث اهتم بدراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية و الاتجاه نحو التنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى ،فتوصل إلى أن العلاقة بين البروتستانتينية و الرأسمالية الحديثة بأنها تستند على التنظيم الرشيد للثروات و الانتاج

والمال والمشروعات الاقتصادية ،و هذا التنظيم يصدر عن أفراد ذوي خصائص سيكولوجية ودينية تعتبر كمؤشرات تنموية يتميز بها المجتمع الرأسمالي.

4-تعريف فؤاد عبد المنعم

ومن التعاريف التي حصرت التنمية في الاطار الاقتصادي تعريف فؤاد عبد المنعم احمد في كتابه **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها** " التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان [1].

نجد هذا التعريف يركز على عنصر قوة العمل من حيث توظيفها توظيفا يلائم أهداف الخطط التنموية .

ثالثا :مفاهيم لها علاقة بالتنمية:

1-التنمية و النمو:

يخلط الكثيرون في التّمييز بين مصطلحي النّمو و التّنميّة، حيث غالبا ما يوظفانّها في سياق واحد، و قد ميز بينهما بع العلماء نذكر منهم شومبتر فهو يرى أن النمو هو تبدّل في نسبة تزايد الدخل نتيجة " التدفق الدائري" لعوامل و موارد الإنتاج المتاحة، أي دون حصول أي تحوّلات سياسية خارج النطاق الاقتصادي، أمّا التّنميّة فهيّ تتحقق نتيجة تحوّلات تتصّل بالديمقراطيّة و الزيادة الاقتصادية، و الإطار السيّاسي و العوامل الثّقافيّة و الاجتماعيّة إلى جانب التّحولّات الاقتصاديّة / التقنيّة، و ضمن هذا المفهوم تصبح التّنميّة عمليّة تبدّل أو تحوّل

[1]- عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ساسبة "**دراسة في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، 2014،ص 12)

مجتمعي و بنيويّ و سلكي واسع النطاق و متعدّد الجهات ".

و قد ميّز بينهما " غورال ميردال "في قوله: " أنّ التّمييز بين التّنميّة و النّمو يؤدي إلى القول بأنّ الناتج القومي الإجمالي يقيس فقط نمو الإنتاج. في حين أنّ التّنميّة تمثّل زمرة أخرى أوسع، يجب أن نتصوّر التّنميّة و كأنّها أكثر من زيادة الإنتاج مفترضين دوما أن نحسب و نعرف على وجه صحيح هذا المفهوم الأخير. إنّي أفهم التّنمية كحركة نحو قمّة النظام الاجتماعي كلّه، و بعبارة أخرى أنّها لا تشمل الإنتاج و توزيع الناتج و طرائق الإنتاج فحسب، بل مستويات العيش أيضا و المؤسّسات و التّصرفات و السّياسات، إنّ بين جميع عوامل هذا النظام الاجتماعي علاقات ذات تأثير متبادل

2- التنمية والتقدم:

عولج هذا المفهوم بصفة مركزة من طرف الباحث خوسيه مارية سبرت بحيث ناقش مفهوم التقدم لغويا : يعني الحركة إلى الامام، في الاصل فهو **مفهوم مكاني**، بعدئذ صار **مفهوم زماني** ،ثم صار مفهوم كوني تحت ضغط اقتصاديات السوق ، فهو مفهوم يجبرنا على العيش في عالم خيالي ويعدنا فيه بالاشباع لا نهائي ، ثم تحول التقدم إلى **مفهوم قيمي** معاكس ،حيث نقيس من عام لآخر ونقارن بين تقدمنا وتخلف الآخرين[1]

حين كتب " مع ظهور العلم الحديث نزع دين جديد محدد ، هو الايمان بالتقدم وكان حتميا بزوغ ذلك الدين ، وانتشاره لتبرير مقولات التي ظهرت .

فهو بدأ بالايمان بالتقدم ،وقد صار عقيدة للحداثة ، مستخدما نموذج الشمس التي تشرق على العالم ،الذي أضاف له نعتا محددا هو الجديد وقال " الايمان بالتقدم اليوم يعاني أزمة شديدة

[1]- هدى ميتكس و حسن البصرى ، **ماليزيا والعولمة** ، برنامج الدراسات الماليزية ،2000،ص477

ووصل ‘اى أضعف حالاته ،إلا أن استدراكه يحمل لستدراكا نافيا وتحذيرايا في نفس الوقت ، تحطيم عقيدة التقدم يشمل تهديد شديد البقاء الروجي للعديد من البشر اليوم لقد أكد سبرت على المفهوم ،بأنه العقيدة الحداثية ،وأعطى لمفهوم الثورة والتنمية هما بناء مفهوم التقدم ، لأن الثورة هي المفهوم الذي وعد به السوفيات لأحداث التقدم والامريكان دعاة التنمية التي تحقق التقدم ولقد عرف سبرت الثورة هي الحل الأخير في مواجهة الظلم لا تحتمل أو طغيان لم يسبق له مثيل [1].

ثم يشرح سيبرت كيف حلت مقولة التنمية محل مفهوم التقدم الذي أصابه الوهن ،وكيف تغيرت المنظومة المفاهيمية المرتبطة به لتحل مفاهيم التنموية بالامم المتأخرة ،وهي عكس الامم المتقدمة و صار الدول النامية والمفهوم الجديد يحمل في طياته فكرة الدولة القومية التي حلت محل الأزمة الثقافية ،بينما كا مفهوم التقدم شعارا سياسيا يحمله القادة ، ويشير به الفلاسفة والمفكرون وصار الخطاب التنموي مجالا للحبراء والتكنوقراط ، أي حدث مزيد من الربط مع مفاهيم العلم والادارة والنظام ،ومن ثم صارت المقولات الجديدة ،هي الثورة التقنية القادمة لا محالة [2]

وفي هذا الإطار قال سيبرت " يجب على العالم الثالث أن ينمو أولا قبل أن يفكر في التقدم الحقيقي وصار التقدم **قدرا حداثيا** " [3] .

[1]- المرجع نفسه ،ص465.

[2]- المرجع نفسه ،ص466.

[3]- - المرجع نفسه ،ص467

3-التنمية والتطور:

يستخدم مفهوم التطور غالبا للاشارة عن الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها لان غالبا مفهوم التطور لا يعني المجال الاقتصادي فقط، " مثلا كأن نقول تطور بلد ما من المجال الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الجديث ،إذ يمكن ان يحدث تطور في المجال الصناعي ولكن بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو،كما أنه غير مرادف للتنمية،إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية ضمن استمرارية هذا التطور " [1] .

4-التنمية والتغير:

تهذف التنمية إلى احداث التغيير الايجابي وفق العملية الاستمرارية والتراكمية التي تتميز بها مع الاحتفاظ بميزة الايجاب دائما ، هي نفس الصفة التي يتميز بها مفهوم التغير ،إلا أنه قد لا يكون ايجابي فالتغير عبارة على " هو كل تحول يحدث في النظم والانساق والاجهزة ،سواء كان ذلك في البناء او الوظائف خلال فترة زمنية محددة، فهو قد يحصل في فترة زمنية قصيرة وبشكل سريع او قد تستغرق كل التاريخ الحضاري للأنسانية فعامل الزمن مهم في احداث طفرات التغير، وهو ايضا التحول الذي يطرء على الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد، وكل ما يطراء على النظم الاجتماعية ، وقواعد الضبط الاجتماعي في مده زمنية معينة.

لقد تحدث غي روشي في كتابة عن التغير الاجتماعي. ان التغير الاجتماعي يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في في زمن ولا يكون مقتاُ سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها، وهو يتميز بمايلي :

[1]- عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ،**دراسات في التنمية الاقتصادية**،مرجع سابق ،ص .16

- ✓ التغير الاجتماعي ظاهرة عامة .توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في اسلوب حياتهم
- ✓ التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي
- ✓ يكون التغير الاجتماعي محدداُ بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية
- ✓ يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية .

ويلاحظ مما سبق نجد أن النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي .هو كل تغير يطراء على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والادوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن وقد يكون هذا التغير ايجاباً فهو تقدم وقد يكون سلبياً فهو تخلف ، فالتغير اذاً ليس له اتجاه محدد.

الخلاصة:

من خلال ما سبق نجد ان السيرورة التي تطور بها مفهوم التنمية كانت بدايتها ذات طبيعة اقتصادية بحته ، وذلك تبعا لما تملية للطبيعة التاريخية والفكرية والايديولوجية لتلك الفترة، والتي تميزت في خروج بعض الدول من الحقبة الاستعمارية مما يستدعي التفكير أولا بالجانب المادي والمعيشي لأفراد المجتمع ، وهذا حتى تخرج من دائرة التخلف ، هذا الاخير الذي ساير مفهوم التنمية كتعريفها بنقيض التخلف.

لذلك فقد سيطرة المفهوم المادي والاقتصادي على الحقبة التاريخية لتطور مفهوم التنمية ، كأحد اهم المفاهيم جدلا في الكتابات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لتفسير تطور المجتمع .

القصل الثاني: النماذج التنموية وفق الطرح الإقليمي

أولا: نموذج حدود النمو نادي روما

ثانيا:نموذج ميرازودفيتش وبستيل

ثالثا:نموذج أمريكا اللاتينية

رابعا:نموذج ساروم

تمهيد :

لقد ميز بعض العلماء الاقتصادين بين جيلين من النماذج التنموية وفق الطرح الاقليمي وهما **الجيل الاول** :و هو يعالج العالم كوحدة واحدة ويمثله كل من فوستر وميدوز ، و نموذج العالم الثالث والذي يعتبر أساس تقرير نادي روما "حدود النمو"

الجيل الثاني : اهتم بتقسيم العالم إلى عدة مناطق وخير نماذج هو نموذج ميزاروفيتش "نموذج متعدد المستويات ،ونموذج أمريكا اللاتينية ، ونموذج الأمم المتحدة .

ولقد تم تقسيم هذه النماذج وفق تحليل الفكر الغربي للتخلف من خلال طرحهم لنظرية الحلقة المفرغة ضعف الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار وعلى الاستثمار ، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي ، في حين أن عدد السكان يتزايد مما يعني استمرار ضعف متوسط دخل الفرد

أولا :نموذج حدود النمو وفق نادي روما:

نادي روما هو منظمة دولية غير حكومية تأسست سنة 1968 ،على يد A.peccei ، بحيث اهتمت هذه المنظمة بدراسة المشاكل العالمية، وهي تتألف من مجموعة من حوالي خمسة وسبعين شخصا ينتمون إلى طبقات مختلفة من المجتمع من جميع أنحاء العالم، وقد كانت أولى اجتماعتها تحت مسمى "**مأزق البشرية**" في يونيو 1970.

وقد انتهى فورستر وميدوز إلى أن " النمو الأسي في بعض الأنساق الفرعية موضع الاعتبار يصطدم بحدود طبيعية "ثابتة" مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في أقل من مائة عام، ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن "**نوعية الحياة**" ويظهر فيما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة.

ومن أجل تفادي هذا المصير الذي يحدده بنيان النسق العالمي في هذا النماذج للبشرية، يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي).

لقد أكد أصحاب هذا النموذج أن الكارثة، عندما تحدث، فإنها ستصيب الجميع في العالم دون استثناء " [1] ،كانت هذه الابحاث بقيادة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تحت اشراف **دونالد ميدوز** الذي نشره نادي روما باسم **حدود النمو** .سنة 1972 وكان التقرير الثاني بعنوان "حدود أبعد من الحدود". نشرت في عام 1992 والتي قدمت أدلة جديدة على كيفية عبور الجنس البشري إلى ما وراء الحدود.

[1]- نادي روما،**وقف النمو**، ت عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة دمشق،1979، ص198.

كان جاي فوريستر من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي وضع في كتابه "وورلد ديناميكس" الذي نشر عام 1971 نموذجًا يبحث في التفاعل بين هذه المتغيرات شديدة التجميع مثل سكان العالم ، وإنتاج العالم الصناعي ، والإمدادات الغذائية ، والتلوث والموارد الطبيعية التي ما زالت في العالم، باستخدام منهج "**ديناميكيات النظام**" في فورستر ، قام مؤلفو "حدود النمو" بإنشاء نموذج حاسوبي متقن للعالم. و قدموا نوعًا كبيرًا وجديدًا من النموذج المصمم للتنبؤ بالتطوير المستقبلي لخمسة متغيرات عالمية مترابطة: السكان ، وإنتاج الغذاء ، والإنتاج الصناعي ، والموارد غير المتجددة والتلوث.

يعتمد النموذج على أطروحة أن "النمو المستمر يؤدي إلى كميات لا نهائية لا تتناسب مع عالم محدود". تم وضع هذه الفكرة الأساسية في نموذج معقد للغاية لا يمكن وصفه بسهولة في شكل معادلة. هذا لأن العديد من العلاقات بين المتغيرات الخمسة ليست مستقيمة.

تعتمد المضاعفات المعنية على مستوى المتغيرات. من بين العلاقات المختلفة، هناك "حلقات تغذية مرتدة" تسجل آثار التغيرات في متغير واحد مثل إنتاج الغذاء على متغير آخر مثل النمو السكاني. على سبيل المثال ، يرتبط النمو السكاني بشكل إيجابي بإنتاج الغذاء،لكن إنتاج الغذاء يرتبط ارتباطًا سلبيًا بالتلوث ، ويرتبط التلوث بدوره بالمخرجات الصناعية. كما يستخدم النموذج البيانات السابقة حول عوامل مثل معدلات نمو السكان ، والإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي ، وتقديرات معدلات التقدم التكنولوجي. هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى استخدام موارد جديدة ، وزيادة الإنتاجية الزراعية ومراقبة التلوث.

1-افتراضات النموذج :

تستند افتراضات النموذج إلى علاقات غير خطية للغاية:

- تتأثر الزيادة السكانية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات (بالازدحام وتناول الطعام والتلوث والمعيار المادي للعيش. ويؤدي الارتفاع في أي من هذه العوامل الأربعة إلى دفع معدل المواليد إلى الانخفاض، انخفاض معدل الوفيات مع زيادة كمية الطعام والمستوى المادي للعيش ، ويزداد مع زيادة التلوث والازدحام.
- .يعتمد مستوى المعيشة المادي على مستوى رأس المال ، بالنسبة لحجم السكان وإنتاجية رأس المال.
- يتم باستمرار استخدام الموارد غير المتجددة من خلال عملية الإنتاج، كلما انخفض مستوى الموارد غير المتجددة، يجب تخصيص المزيد من رأس المال للحصول على الموارد ، وبالتالي تكون إنتاجية رأس المال لإنتاج السلع التامة الصنع أقل.
- يعتمد الإنتاج الزراعي على الأرض وعلى الاستثمار الرأسمالي في الزراعة. يمكن تطوير الأراضي أو تآكلها، اعتمادًا على قرارات الاستثمار. يمكن زيادة العائد لكل وحدة من الأرض برأس المال، ولكن مع تناقص العائدات.
- يتولد التلوث عن طريق عملية الإنتاج ويتم امتصاصه تدريجياً في شكل غير ضار بالبيئة. تراكمات عالية من التلوث، و خفض قدرة امتصاص البيئة[1].

يتضمن النموذج انماط من المتغيرات لها قدرة استيعابية مثلا يمكن للسكان الذين ينمون في بيئة محدودة أن يقتربوا من القدرة الاستيعابية النهائية لتلك البيئة بطرق عديدة ممكنة .ويمكنه

[1] – المرجع نفسه ،ص 222.

ضبطه بسلاسة إلى توازن أقل من الحد البيئي من خلال انخفاض تدريجي هذا كاحتمال اول ،أما الاحتمال الثاني هو أنه يمكن أن يتجاوز الحد ، ثم يستقر إما على نحو سلس أو بطريقة متذبذبة .

الاحتمال الأخير هو أنه يمكن أن يتجاوز حدود الحد وفي هذه العملية يقلل من قدرة تحمل في نهاية المطاف عن طريق استهلاك بعض الموارد الضرورية .

نفس الكلام ينطبق على بقية المتغيرات فالغذاء والموارد والبيئة الصحية ضرورية ولكنها ليست شروطًا كافية للنمو، حتى عندما تكون الموارد وفيرة، قد تتوقف العوامل الاجتماعية عن النمو. بالطبع ، لن يفاجأ المجتمع فجأة بنقطة الأزمة التي تصبح فيها مساحة الأرض المطلوبة أكبر من تلك المتاح،سوف تبدأ أعراض الأزمة بالظهور قبل وقت طويل من بلوغ نقطة الأزمة. سوف ترتفع أسعار المواد الغذائية إلى درجة عالية لدرجة أن بعض الناس سوف يموتون جوعاً. وسيضطر آخرون إلى تقليل المساحة الفعلية للأرض التي ستخدمونها والانتقال إلى نظام غذائي أقل كمية وبالتالي يتم ضبطهم في فخ الموت بسبب سوء التغذية.

هناك مفاضلة مباشرة بين إنتاج المزيد من الغذاء والسلع الأخرى التي تحتاجها البشرية. يزداد الطلب على هذه السلع أيضًا مع نمو السكان ، وبالتالي تصبح المقايضة أكثر وضوحًا وأكثر صعوبة في الحل.

إذا كانت الأولوية الأولى هي إنتاج غذاء مستمر للنمو السكاني وقانون التكاليف المتزايدة يمكن أن يدفع النظام بسرعة إلى النقطة التي خصصت فيها جميع الموارد المتاحة لإنتاج الغذاء، مما

لا يترك أي إمكانية أخرى للتوسع. وينتج النمو المطرد للطلب على الإمدادات الغذائية مباشرة من حلقة التغذية الراجعة الإيجابية التي تحدد الآن نمو السكان البشريين.

1-القضايا المدروسة

1-1-مصادر غير متجددة :

الموارد التي تسمح بنمو رأس المال لا تميل إلى أن تكون موارد متجددة ولكن موارد غير متجددة. هل هناك حدود لإمدادات الأرض من هذه الموارد غير المتجددة؟ وحتى إذا أخذنا في الحسبان العوامل الاقتصادية مثل زيادة الأسعار مع تناقص التوافر ، فقد يبدو في الوقت الحاضر أن كميات البلاتين والذهب والزنك والرصاص ليست كافية لتلبية المطالب.

وتخلص ميدوز إلى أنه "في المعدل الحالي للتوسع قد يكون هناك نقص في كمية الفضة والقصدير واليورانيوم حتى عند ارتفاع الأسعار بحلول نهاية القرن .بحلول عام 2050 ، قد يتم استنفاد المزيد من المعادن إذا استمر معدل الاستهلاك الحالي" . [1]

2-1التلوث :

يرى ميدوز أن بعض الملوثات ترتبط ارتباطا مباشرا بشكل مباشر بالنمو السكاني كما هو الحال في الأراضي الزراعية التي هي مورد غير قابل للتجدد، وقدرتها على امتصاص التلوث المفرط محدودة. في حين أن poullants أخرى هي أقرب إلى نمو الصناعة والتطورات في مجال التكنولوجيا.

علاوة على ذلك ، ليس من المعروف ما هو مقدار ثاني أكسيد الكربون أو التلوث الحراري الذي يمكن إطلاقه دون التسبب في تغيرات لا رجعة فيها في مناخ الأرض. يمكن استيعاب

[1]- نادية رمسيس، **النظرية الغربية والتنمية العربية**، سلسلة كتب المستقبل العربي /6/، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص170.

كمية النشاط الإشعاعي أو الرصاص أو الزئبق أو المبيدات من قبل النباتات أو الأسماك أو الكائنات البشرية قبل توقف العمليات الحيوية بشدة.

3-تنبؤات النموذج :

تستند توقعات نموذج حدود النمو (LTG) على أطروحته الأساسية التي تقول إن "النمو المستمر يؤدي إلى كميات لا نهائية لا تتناسب مع عالم محدود." هذه الاطروحة كانت نتيجة التنبؤات التالية :

- ✓ مستوى سكان العالم في المستقبل، سوف ينمو إنتاج الأغذية والإنتاج الصناعي لأول مرة بشكل مضاعف ، ويصبح غير قابل للإدارة بشكل متزايد ثم ينهار خلال القرن الحادي والعشرين.
- ✓ يتبع الانهيار لأن الاقتصاد العالمي سيصل إلى حدوده المادية من حيث الموارد غير المتجددة والأراضي الزراعية وقدرة الأرض على امتصاص التلوث المفرط المحدود.
- ✓ يجري استنفاد 11 معدن حيوي مثل النحاس والذهب والرصاص والزئبق والغاز الطبيعي والزيت والفضة والقصدير والزنك. بالإضافة إلى ذلك ، إذا استمر الإنتاج الصناعي في الزيادة ، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج كارثية.
- ✓ إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في عدد سكان العالم والتصنيع ومستويات التلوث ومشكلة الأغذية واستنفاد الموارد دون تغيير، فسيتم الوصول إلى حدود النمو على هذا الكوكب في غضون المائة عام القادمة. و ستكون النتائج الأكثر احتمالا هي الانخفاض

المفاجئ وغير القابل للسيطرة إلى حد ما في كل من السكان والقدرة الصناعية في وقت ما قبل عام 2010.

- ✓ بما أن التقدم التكنولوجي لا يمكن أن يوسع الموارد المادية بشكل لا نهائي، سيكون من الحكمة وضع حدود لنمونا المستقبلي بدلاً من انتظار يوم القيامة في غضون الخمسين أو المائة سنة المقبلة،يمكن تفادي هذه الكارثة بالتحكم في معدل نمو الإنتاج والسكان، والحد من مستويات التلوث، وبالتالي تحقيق توازن عالمي بدون نمو. [1]

وهكذا وضع تقرير حدود النمو النموذجي نموذج محاكاة تفاعلي أنتج مجموعة متنوعة من السيناريوهات التي كانت مفيدة بشكل خاص لتحديد ما يجب منعه. وشدد على أن التلوث وارتفاع معدل النمو السكاني ونقص الغذاء والموارد يجعل الاحتمالات المستقبلية للعالم قاتما مما سيؤدي إلى نتائج كارثية.

وبما أن الموارد محدودة ومن المحتمل أن تنضب في غضون 50 أو 100 عام، فيتعين على الناس تغيير موقفهم من استخدام الموارد ومستويات تكاثرها وتلوثها لإنقاذ العالم من الانهيار.

كانت حدود النمو تقريرًا ينذر بالخطر يتنبأ بانهيار الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. باعت عشرة ملايين نسخة في أكثر من ثلاثين لغة وكان لها تأثير كبير على التفكير الاقتصادي والسياسي وقدمت قوة دافعة لمشاعر معادية للنمو. في الواقع، تم تقسيم المجتمع العالمي إلى مجموعتين: المتشائمين الموارد والمتفائلين الموارد.

4- الانتقادات الموجهة

4-1 مؤشر الاحتياطي الثابت:

[1] – تقرير نادي روما ، **حدود النمو** ،مرجع سابق ،ص 199.

وقد تم انتقاد هذا النموذج لافتراض أن الموارد غير المتجددة شحيحة ومن المرجح أن يتم استنفاذها بحلول عام 2100. ويستند هذا المنظور إلى استخدام مؤشر الاحتياطي الثابت الذي يمثل نسبة الاحتياطيات الحالية إلى الاستخدام الحالي أو الاستهلاك الحالي. . تمثل الاحتياطيات الحالية موارد معروفة قابلة للاستخراج الاقتصادي.

ويعبر المؤشر عن عدد السنوات حتى يتم استنفاد الموارد ، نظراً لعدم وجود إضافات على الموارد المعروفة ، كما سيظل الاستخدام السنوي المستقبلي للاحتياطيات عند المستوى الحالي. لكن مؤشر الاحتياطي الثابت معيوب لأنه يهمل التطور التكنولوجي في إعادة التدوير وإعادة استخدام الموارد وإمكانية استبدال المواد النادرة بموارد وفيرة .علاوة على ذلك ، فمع اكتشافات الرواسب الجديدة للنفط والغاز وما إلى ذلك ، قد يزيد حجم الاحتياطيات من العمل الإضافي على الرغم من استمرار استخراجها.

2-4التطور التكنولوجي:

هذا النموذج يهمل التطورات التكنولوجية في استخراج الموارد واستخدامها والاستبدال. وفي الواقع ، فإن حجم الاحتياطيات من الموارد غير المتجددة آخذ في الازدياد بسبب التطور التكنولوجي السريع الذي يجعل استخراج المخزونات دون الاقتصادية من الموارد أقل تكلفة.

وعلاوة على ذلك ، أدت ندرة الموارد إلى تطورات تكنولوجية في الموارد الجديدة مثل الطاقة الذرية ، والغاز الحيوي ، وما إلى ذلك للاستخدام الصناعي والبشري. وفقا لجيدينس ، "إنه عالم من تهمة لا نهاية لها والتوسع الذي لا نهاية له تقرير LTG يتغاضى."

4-3 إنتاج الغذاء:

يفترض النموذج توافر الأراضي المحدودة وما يترتب عليها من انخفاض في إنتاج الغذاء. وفقًا لـ H. Kahn ، "عندما يتم الوصول إلى حدود معينة ، يتم إدخال تقنيات جديدة مع مرور الوقت. تعمل هذه التقنيات إما على إزالة الحد الأقصى أو مع مرور الوقت يمكن للتقنية اللاحقة إزالة هذا الحد."

يرى كاهن أن الإنتاج يرتفع مع اختراع تكنولوجيات جديدة كما هو الحال في الثورة الخضراء في البلدان النامية التي زادت إنتاج الغذاء وحلّت مشكلة الغذاء.

4-5 النمو السكاني:

وتنبأ النموذج بأن عدد سكان العالم الذين ينمون بمعدل أضعاف سيكون 7 مليارات في عام 2000. إذا استمر معدل الوفيات في الانخفاض دون خفض معدل الخصوبة، فإنه سيكون 14.4 مليار في عام 2030. لكن سكان العالم لم يزدادوا بشكل كبير.

كان 6مليارات في عام 2000 ، مقابل 7 مليارات تنبأ في هذا النموذج. وقد أدت البلدان ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند إلى تباطؤ معدل نمو السكان لديها من خلال تبني إجراءات تحديد النسل. وعلاوة على ذلك ، أظهرت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المصحوب بارتفاع الدخول يقلل من معدل الخصوبة.

4-6 التلوث:

يفترض النموذج أن مستوى التلوث يتزايد باطراد في العالم بسبب النمو في الأنشطة الزراعية والصناعية. وبالتالي ، فإن تدهور البيئة يؤثر سلبًا على جودة الحياة البشرية ووجودها ، وعلى النباتات والحيوانات.

لا شك أن تلوث البيئة مشكلة خطيرة، لكن البلدان المتقدمة والنامية تحاول خفض مستويات التلوث باستخدام تقنيات أنظف. لذلك ليس هناك حاجة للتشاؤم بأن التلوث سيجلب نهاية يوم القيامة.

ومع ذلك، يمكن الحد من التلوث عن طريق الاختيار الحكيم للسياسات الاقتصادية والبيئية والاستثمارات البيئية. وهذا ممكن فقط من خلال النمو الاقتصادي وليس النمو الاقتصادي الصفري ، كما يؤكد النموذج.

7-4 نظام الأسعار:

يتجاهل نموذج LTG نظام الأسعار وديناميكيات نظام السوق، "ويتنبأ النموذج بأن النمو الاقتصادي غير المحدود سيؤدي إلى استنزاف الموارد غير المتجددة. لكن خبراء الاقتصاد المتفائلون لا يتفقون مع هذا الرأي،وفقا لها ، مع زيادة ندرة الموارد ، فإن أسعارها سترتفع والتي بدورها ستؤثر على الموارد غير المتجددة بأربع طرق مختلفة:

- مع ارتفاع أسعارها، يمكن تخفيض استهلاكها المباشر.
- سوف يسقط استخدام الموارد المرتفعة الثمن في الإنتاج عن طريق استبدال التقنيات التي تكون أقل كثافة في استخدامها.
- سوف تشجع الأسعار المرتفعة للموارد غير المتجددة البحث عن مصادر جديدة مثل الطاقة الذرية لتوليد الطاقة.

- سيوفر ارتفاع أسعارها حوافز لتطوير بدائل لهذه الموارد من خلال تكنولوجيات جديدة مثل الغاز الحيوي للطاقة. وبالتالي فإن كفاءة آلية السوق تبدو أحد الأسباب التي أدت إلى فشل معظم التوقعات القاتمة لاستنفاد الموارد غير المتجددة." [1]

8-4 النمو الاقتصادي الصفري:

يشير تقرير LTG إلى معدل نمو اقتصادي صفري من أجل وقف الارتفاع في مستوى التلوث . يشير المنتقدون إلى أنه إذا كان معدل النمو الإيجابي سيؤدي إلى الهلاك ، فإن معدل النمو الصفري سوف يفعل نفس الشيء ولكن على جدول زمني أصغر. وبدلاً من ذلك ، يجادلون بأن النمو الاقتصادي ، وخاصة في البلدان النامية ، سيوفر المزيد من الموارد التي يمكن استخدامها للحد من التلوث عن طريق توفير المياه الصالحة للشرب ، ومرافق الصرف الصحي ، وتوفير مرافق سكنية أفضل والحد من الازدحام في المناطق الحضرية.

علاوة على ذلك ، فإن النمو الاقتصادي هو الأمل الوحيد للبلدان النامية في إخراج الناس من دائرة الفقر المفرغة ورفع مستوى معيشتهم. وهكذا فإن فكرة معدل الصفر للنمو الاقتصادي هي فكرة خيالية.

يسلط تقرير حدود النمو الضوء على المخاطر التي يشكلها السعي الدؤوب للثروة المادية من جانب البلدان المتقدمة. ويحذر القراء حول عواقب النمو غير المقيد من قبل الدول الصناعية. استنزاف الموارد غير المتجددة وتدهور البيئة والانفجار السكاني. يدعو التقرير صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية والشعب بشكل عام إلى حماية البيئة ، وتوفير الموارد غير المتجددة والسيطرة على السكان.

[1]- تقرير نادي روما ، **حدود النمو** ،مرجع سابق ،ص 199.

"هناك وصفة أخرى مهمة في السياسة العامة لنموذج LTG هي أن الحكومات يجب أن تعتمد طواعية سياسة النمو الصفري. مثل هذه السياسة تتطلب إعادة توزيع الدخل والثروة في العالم. فبالنسبة إلى النمو الاقتصادي الصفري ، فإن إعادة توزيع الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها ستكون على نطاق واسع للغاية. يمكن أن يكون ممكنا فقط بالقوة التي من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات بين الأغنياء والفقراء. علاوة على ذلك ، فشل النموذج في تفسير كيف يمكن أن تتأثر إعادة توزيع الدخل والثروة مع معدل نمو صفري."[1]

مما سبق نجد ان هذه النموذج اعتبر العالم، في هذا النموذج، كتلة واحدة متجانسة محدودة بحدود طبيعية ثابتة. (وقد انتهى فورستر وميدوز إلى أن " النمو الأسي" في بعض الأنساق الفرعية موضع الاعتبار يصطدم بحدود طبيعية "ثابتة" مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في أقل من مائة عام. ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن "نوعية الحياة" ويظهر فيما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة.

ومن أجل تفادي هذا المصير الذي يحدده بنيان النسق العالمي في هذا النماذج للبشرية، يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي).

لقد أكد أصحاب هذا النموذج أن الكارثة، عندما تحدث، فإنها ستصيب الجميع في العالم دون استثناء ورغم ذلك، فقد جاءت تقديرات هذا النموذج للموارد العالمية متفائلة أكثر من اللزوم في ضوء الظروف العالمية المفترضة، ولعل إهماله للعلاقة بين الموارد المتاحة والأسعار أحد الأسباب لسوء التقدير هذا. كما أن القضية الأساسية في نظر واضعي هذا النموذج هي محاربة

[1]- تقرير نادي روما ، **حدود النمو** ،مرجع سابق ،ص 200.

تلوث البيئة – بمزيد من الإنفاق وليس تفادي التلوث.

ثانيا: نموذج ميزاروفيتش وبستل:

تابعت مجموعة ميزاروفيتش وبستل المحاولة لتحقيق ذات الأهداف التي حددها فورستر وميدوز، ولكن بأسلوب منهجي أفضل. حيث اعتمد هذا النموذج على تقسيم العالم إلى عشرة مناطق تتصل فيما بينها من خلال تدفقات التجارة العالمية. إضافة إلى دراسة نوع من التقسيم الرأي للعالم عن طريق التفاعل بين مستويات فردية، جماعية، سكانية، اقتصادية، بيئية، جغرافية، طبيعية، وتقنية.

"وقد تبلورت النماذج، أساساً، في صورتين: واحدة لتحليل الوضع العالمي للطاقة، خصوصاً النفط، والثانية لدراسة أوضاع الغذاء العالمي. وفي كلتا الحالتين، طورت مجموعة من نماذج أنساق كل منطقة بمجموعة أنساق المناطق الأخرى، عن طريق شبكة من علاقات التجارة العالمية. وقد ضمت الصورة الأولى أنساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والطاقة بينما شملت الثانية أنساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والغذا."[1]

وبالإضافة إلى تقسيم العالم إلى مناطق ومستوى التفصيل الأكبر في الأنساق الفرعية، بالمقارنة بنماذج فورستر وميدوز، طورت نماذج (ميزاروفيتش وبستل) صيغة عالمية تفاعلية جديدة بين الإنسان والحاسب الإلكتروني تسهل استخدامها في تحليل السياسات. اهتم هذا النموذج كثيراً بأزمة الطاقة على الصعيد العالمي لدرجة اعتبر أن قطاع الطاقة العنصر الفعال والمقرر بين باقي عناصر النموذج، (وفي حالة ما إذا كان هناك نقص في موارد الطاقة بنسبة

[1]- المرجع نفسه ، ص 210.

معينة، فالنتيجة الوحيدة هي انخفاض الإنتاج، في بعض القطاعات على نحو يتناسب مع ذلك).

وترى جماعة ميزاروفيتش أن لها دوراً حضارياً في "تثقيف" العالم الثالث حول مستقبله، وتحديد ملامح هذا المستقبل. وإن دورها لا يتوقف عند نشر الدراسات العلمية بل أنهم كانوا "يسعون بدون كلل لإقناع حكام الدول بأن الآفاق التي يحددها النموذج ... والنموذج نفسه، لا يمكن الاستغناء عنها في صياغة السياسات القطرية التي سوف تتصل بمشكلات القرن الحادي والعشرين). ما هذا الغرور بالله عليكم، أنهم لا يقدمون لنا النموذج والدراسة فقط، بل يرغبون بالتدخل في صياغة السياسات القطرية التي تتصل بالقرن الحادي والعشرين، برغم الإخفاق الذي حققته هذه النماذج قبل مرور عشر سنوات من الزمن على صياغتها. وهناك تطبيق آخر لنموذج ميزاروفيتش، والذي جرى في منظمة اليونيدو في الأمم المتحدة، والذي يفترض تزايد أسعار النفط بمعدل 3% بالمائة سنوياً: (بافتراض أن دول الشرق الأوسط سوف تزيد أسعار النفط بمقدار 3 %بالمائة في المتوسط السنوي حتى تصل إلى 150% بالمائة من مستوى الأسعار في 1974 فقط، وعندما يكون مستوى الطلب على نفط المنطقة /14/ مليار برميل في السنة، فإنه يمكن الوصول إلى مستوى إنتاج متوازن من النفط). (ولكن عندما يتعدى الطلب على النفط هذا الرقم، وهذا هو المتوقع مع بداية القرن التالي، فإن أمام البلدان المتقدمة اختيارين: أما اتخاذ إجراء مضاد، برفع أسعار الغذاء والسلع المصنعة وإجراءات جذرية للبحث عن بدائل للنفط، وأما أن تلجأ إلى منهج تعاوني حيث تطلب من بلدان الشرق الأوسط مدها باحتياجاتها النفطية دون قيود على الإنتاج، وأن يعاد استثمار الفائض

المتجمع في العالم الأول بحيث يستمر جزء منه في إنتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية المتوافرة في الشرق الأوسط وتصديره إلى العالم المتطور).

ثالثا: نموذج أوريليوبيتشي Aurelio Peccei (نموذج أمريكا اللاتينية):

قامت مؤسسة أوريليوبيتشي في الأرجنتين ببناء هذا النموذج، الذي يتميز عن النماذج التي سبقته. حيث يبنى موقفاً عقائدياً يقوم بالدفاع عن قضايا الدول النامية، كما ينتقد الأحوال المتردية في العالم، (ويرجعها إلى أنماط جائرة واستغلالية للتنظيم السياسي والاجتماعي على مستوى العالم وداخل الكثير من بلدانه ويروج فريق العمل الذي قام ببناء النموذج لمجتمع جديد اشتراكي النزعة: مجتمع يقوم على المشاركة الجماهيرية ولا تكون فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وسيلة للتمييز والسيطرة، مجتمع لا يكون فيه الاستهلاك هدفاً في حد ذاته، ويجري فيه تصميم الإنتاج لإشباع الحاجات الأساسية التي تحدد مجتمعياً). "ويقسم هذا النموذج العالم إلى أربع مناطق: واحدة للبلاد المتقدمة وثلاث لبلدان العالم الثالث (أفريقية، آسيا، أمريكا، اللاتينية). وهو يتكون من ثلاثة أنساق فرعية أساسية: السكان والغذاء، ونسق ضخم للاقتصاد وتخصيص الموارد. وهو إذ يعرض أهمية التنمية في إطار إقليمي "للاعتماد الجماعي على النفس" لمناطق العالم الثالث، فإنه يؤكد "إمكانية تحقيق ذلك لدولة أو مجموعة دول من العالم الثالث، مستخدمة كمنهج لذلك تكامل مواردها المحلية".[1] لقد استطاع هذا النموذج، خلافاً للنماذج السابقة، أن يقدم نصيحة صادقة للدول النامية، بتحديد أسباب التخلف والأحوال المتردية التي تعود للأنماط الجائرة والنوع الجديد من الأسعار (الاستعمار الاقتصادي)، الذي يقوم باستغلال شعوب البلدان النامية.

[1]- نادية رمسيس ، مرجع سابق ،ص 179.

يتضمن النموذج على وجه الخصوص ربطاً متقدماً بين المتغيرات السكانية والظروف الاجتماعية الاقتصادية، بحيث يتحدد حجم السكان تماماً داخل النموذج، من الظروف الابتدائية المفترضة ومن تطور المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية بالنموذج (مستويات إشباع الحاجات بما فيها الإسكان والتعليم وتقابل هذه المستويات ما يناسبها من مستويات توزيع الدخل). وذلك مقارنة بالنماذج الأخرى التي اهتمت بعلاقة النمو مع السكان –"حدود النمو"، ودراسة ميزاروفيتش – حيث اهتم الأول في الواقع بتأثير وقدرة الإنتاج الزراعي للفرد على معدل الوفيات، واهتم الثاني في الواقع بتأثير الإنتاج الزراعي للفرد على معدل الوفيات، واهتم الثاني في الواقع بتأثير وفرة البروتين والسعرات الحرارية على معدلات الوفيات والمواليد). ووصل هذا النموذج إلى بعض النتائج التي تؤكد إمكانية تحقق الكفاية وإشباع الحاجات الأساسية لسكان العالم خلال ستين عاماً بدءاً من عام 1980، إذا خصص العالم المتقدم ما لا يزيد عن /2/ بالمائة من ناتجة المحلي الإجمالي للمساعدة غير المشروطة للدول النامية. لقد كان الهدف الأساسي من هذا النموذج هو إثبات أن الموارد الطبيعية تكفي للوفاء بالحاجات الأساسية للبشرية كلها بشرط إجراء تغييرات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي.

رابعا: نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي:

تمحورت مجالات الاهتمام الأساسية للدراسة موضوع هذا النموذج حول تفاوت مستوى الرفاهية بين مناطق العالم (المتقدمة والمتخلفة) مقاساً بالدخل النقدي للفرد، الراتب الغذائي اليومي، التلوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام. (وينطلق النموذج من اعتبارات استراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الأمم المتحدة عام 1970 لعقد التنمية الثاني. ويجري تقسين العالم في هذا

النموذج إلى خمسة عشرة منطقة بُني لكل منها جدول (مدخلات –مخرجات) يضم ثمانية وأربعين قطاعاً ويجري ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم، من خلال تدفقات التجارة الدولية في أكثر من أربعين فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية).

خامسا : نموذج ساروم Sarum:

تم بناء هذا النموذج في إدارة البيئة بالمملكة المتحدة، بهدف تدارك الأخطاء والعيوب التي رافقت النماذج العالمية الأخرى التي سبقت نموذج ساروم. (ولقد وضع بناة النموذج لأنفسهم هدفاً هو بناء نموذج محاكاة Simulation، له أساس نظري متسق، وينطلق من علاقات مقبولة عالمياً بحيث يمكن به دراسة مستقبل الموارد العالمية. ويعطي النموذج اهتماماً خاصاً لتأثير نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات التكنولوجية على مستقبل التوازن الاقتصادي والرفاهية في العالم).

يقسم هذا النموذج العالم إلى ثلاث شرائح عالمية تختلف من حيث نصيب الفرد من الدخل، الأولى هي الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية الدول المصنعة، والثالثة تتكون من الدول النامية والصين.

تم تقديم النماذج العالمية على أنها نماذج أنساق كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية وأنها سوف تساعدنا بالتالي على فهم معضلات التنمية في العالم، ومحاولة لاستكشاف آفاق المستقبل وتشابكاته المختلفة. ومن هنا جاءت الخاصية الأساسية التي طبعت هذا النشاط – محاولة (أو ادعاء) البعد عن المعالجات الجزئية – وبالتالي كان اهتمامنا بعرض هذه النماذج وتقويم مدى صلاحيتها وملاءمتها لاستشراف أبعاد مستقبل التنمية في الوطن العربي.

الخلاصة:

هناك عدة اطروحات تناولت التنمية من عدة اوجه ، ويعتبر التنظيم الاقليمي لهذه المفاهيم من اهم الاطروحات التي تميز نماذج التنمية عن غيرها ، فاستراتيجية كل دولة ومجتمع تخضع لتاريخها أولا من حيث هي دولة مستعمرة او مستعمرة ، ثم للمنطقة الجغرافية والاقليمية التي تنتمي إليها .

وتتعدد النماذج وفق الطرح الايديولوجي كتعددها وفق الاقاليم و هو ما نتناوله في المحاور التالية .

الفصل الثالث: النماذج التنموية وفق الطرح الايديولوجي

أولا:نموذج التنمية البشرية

ثانيا:نموذج التنمية الشاملة

ثالثا:نموذج التنمية المستدامة

رابعا:نموذج التنمية المستقلة

تمهيد :

بدأت المنادات بتجاوز فكرة انحصار التنمية على المؤشرات الاقتصادية ، بالحديث على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألة معدلات الدخل إلى التركيز على 4 أربع عوامل أخرى و هو مانادى به amartaya sen بطرحه لمجموعة من العوامل كالاختلافات الشخصية كالعمر و العجز،و تنوع البيئات، حيث أن العيش في بيئة حارة أو باردة يتطلب نفقات مختلفة بالنسبة للسكن واللباس، تغير المناخ الاجتماعي نزاعات والآفات ،تنوع الحرمان النسبي.

أولا :التنمية البشرية

في كثير من الأوساط والملتقيات المهنية والاجتماعية بات مصطلح التنمية البشرية محور الحديث، حيث بدأ الحديث بمصطلح التنمية البشرية قبل قرابة 25عاماً ويمكن **تعريف مفهوم التنمية البشرية** على أنه تطوّر الأشخاص واستغلال نقاط القوة لديهم لتحسين مستويات الحياة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية من حيث تحفيز وتعليم الانسان كيفية استثمار العناصر المتاحة من وقت ومال وجهد وعلاقات لتطبيق نظرية التطور الاجتماعي.

هي عملية توسيع خيارات الناس وهو مفهوم راقي تحدث عنه **امارتيا صن** الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات [1]

وهذه الخيارات مع مرور الوقت اصبحت محددة في العناصر التالية :

- أن يحيا الانسان حياة مديدة وصحية.
- ان يكتسب المعرفة .
- ان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.
- إن لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال .

[1]– عبد المعطي عساف ، **ادارة تنمية الموارد البشرية** مرجع سابق ،ص 102.

ينطلق مفهوم التنمية البشرية من نظرية التطور الاجتماعي ، حيث ان الانسان هو العنصر الاساسي في هذا التطور من جهة، و من جهة نجد معذم التعاريف للتنمية البشرية تجعل من الانسان الهدف النهائي للتنمية ولعملية التطور.

كما انها مجموع الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا صالحا منتجا وقادرا على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن و العمل والصحة ،وهي تعتبر الوسيلة المناسبة لاعادة تكوين السلطة ،وتساعد الانسان على معرفة حقوقه الديموقراطية ، هي عملية زيادة الخيارات المتوفرة للأفراد وتشمل 3 ثلاث خيارات رئيسية هي:

- توفير حياة صحية ويعيدة عن الأمراض.
- زيادة انتشار المعرفة.
- توفير الموارد التي تساهم في وصول الافراد إلى مستوى لائق.

ففي أول تقرير للامم المتحدة عن التنمية البشرية سنة 1990 طرحت التعريف التالي "فهي تعتبر عملية توسيع نطاق الخيارات البشر " كما اعطت الامم المتحدة لهذا المفهوم أبعاد ومقاييس منها تمويل التنمية البشرية 1991 ، ثم ابعاد التنمية سنة 1992 ، ثم مشاركة الشعب 1993 ثم أبعاد الأمن البشري 1994 .

عرفها أيضا بول ستريتن " تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس و النظر إلى الكائنات البشرية كغايات في حد ذاتها " [1]

ذكرت عدة تعاريف للتنمية البشرية ، نذكر منها :

[1]– ابراهيم مراد دعمة ، **التنمية البشرية بين النظرية والواقع** ، دار المناهج للنشر،عمان ،2009،ص 15.

التنمية البشرية كما يرى بول ستريتين Paul STREETEN "هو تحسين الظروف البشرية و توسيع خيارات الناس ، و النظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها و وسائل إنتاج أيضا."[1]

- إن التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD » هي عملية تهدف إلى زيادة الخيرات المتاحة أمام الناس ، من حيث المبدأ فإن هذه الخيرات تتغير باستمرار ، أما من الناحية العملية فقد تبين أن جميع مستويات التنمية تركز على الخيارات الإنسانية الثلاثة و هي :

✓ أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل و الأمراض.

✓ أن يكتسبوا المعرفة.

✓ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.[2]

و هناك خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية ، ضمان حقوق الإنسان ، و احترام الإنسان لذاته.

أما مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير و السلوك و نوعية التعليم و التدريب ، و نوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار و العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و ثقافة الشعوب و طرق و أساليب العمل و الإنتاج أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم و قدراتهم.[3]

[1] عبد الرحمان العيسوي ،مرجع سابق، ص.18.

[2] PNUD ,1999 –Rapport mondial sur le développement Humain 1990 -New York, Programme des Nations Unies pour le développement ,P.23

[3] محمد العوض جلال الدين، تنمية البشرية :**تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،1993،ص.19

من التعاريف السابقة يتضح لنا بأن للتنمية البشرية جانبين هما :

الجانب الأول : يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة و التعليم و التدريب.

الجانب الثاني : يتمثل في الاستفادة من القدرات بما يحقق النفع للإنسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج ، لذلك فإن جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية و أحد دعاماتها الأساسية.

وقد خضع مفهوم التنمية البشرية إلى هذه المحطات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (01): يوضح ابعاد التنمية البشرية

التنمية البشرية	محتوياتها	متطلباتها
التنمية بالناس	وضع استراتيجية ملائمة	مشاركة في ادارتها
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من أجل الناس	تنمية اقتصادية	العدالة

المصدر :ابو حسن عبد الموجود ابراهيم ، التنمية وحقوق الانسان ، المكتب الجامعي الحديث ،اسكندرية ، مصر ،2006،ص 230.

فباختصار مفهوم التنمية البشرية يركز على توسيع الخيارات المتاحة للافراد فهي ترتكز على جانبين :

- الجانب الاول :بناء اقدرات البشرية من تعليم وصحة.
- الجانب الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة بهدف زيادة الانتاج.

ثانيا :التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة الاستراتيجية الضابطة للسياسات العولمة والأنظمة اليبرالية التي تعاملت مع البيئة والثروات الطبيعية معاملة تدميرية ،هددت كيان الانسان و الكائنات الحية ،لقد ورد هذا المفهوم أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة1987 ،وجاء في تعريفها وفق هذه اللجنة ب " انها التنمية التي تلبي الحاجات الحاضرة دون مساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها ،هذا النموذج من التنمية يستهجف استراتيجية تنشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية من خلال هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب مايلي :

- ✓ نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
- ✓ نظام اقتصادي قادر على إحداث معرفة غنية قائمة على الاعتماد الذاتي والإستدامة.
- ✓ مظام اجتماعي يقدم حلول للتوترات الناجمة عن التنمية الغير متناغمة.
- ✓ نظام انتاجي يخترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.
- ✓ نظام تكنلوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة .
- ✓ نظام دولي يراعي الانماط المستدامة للتجارة والتمويل.

✓ نظام إداري مرن يملك القدرة على تصحيح ذاتي[1].

عرفت أيضا وفق Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.[2]

ينطوي هذا المفهوم على مباديء تهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم

[1]- وليد عبد الجبر ، **الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذج** ،مجلة كلية التربية عدد (06).

[2]- عمار عماري،**اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ،مداخلة ضمن مؤتمو دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،8/07أفريل سطيف .،ص 04.

البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.[1]

فاستخدام الموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، انعكس على نمط حياة المجتمع، بحيث أثر على الزيادة الملحة على النمط الاستهلاكي من أجل التوصل إلى حياة ذات رفاهية عالية ، مما أثر على حق الاجيال القادمة في الاستمتاع بالحياة الطيبة ، فظهرت الحاجة الملحة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو

[1]– ماجدة أحمد أبو زنط ، عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23

في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- ✓ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ✓ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛

السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.[1]

1 – أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

- ✓ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية.
- ✓ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.
- ✓ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين.

[1]– اسيا قاسيمي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**،مداخلة ضمن اشغال المؤتمر الدولي الثاني ،السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي المتوسطي ،تونس 27/26 أفريل ،2012)

✓ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل[1].

2- أبعاد التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن طرح أهمها كما يلي:

2-1 - البعد البيئي:

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل".[2]

يوضح هذا البعد الواجب توفره في مجال البيئي، الاستخدام الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، "وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.[3]

لذلك، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد

[1]- زرنوج ياسمينة، **إشكالية التنمية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006 ،ص

[2]- ابراهيم سليمان مهنا، **"التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية :أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"**، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، 2000، ص. 22

[3]- ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة ،في الدول النامية في ظل العولمة** ،مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة ، 07/06 افريل ، سطيف ،ص 4.

الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان. وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب 25% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. وقد أصبح واضحًا في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا لصحة الإنسان. وإن عددًا قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطًا بعيدًا نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي. وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية. إن واحداً من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه ازديادًا مطردًا بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه. ويستلزم حل هذه المشكلة المزدوجة زيادة الاستثمارات المالية، ويتطلب حلولاً تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص [1] .

فمراعاة البعد البيئي كركيزة أساسية لقيام المشاريع التنموية ، يجب أن يكون بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.، " أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية

[1]- تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف،2002، ص. 2622.

و تعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية " [1].

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- ✓ النظم الايكولوجية.
- ✓ الطاقة.
- ✓ التنوع البيولوجي.
- ✓ الإنتاجية البيولوجية.
- ✓ القدرة على التكيف.
- ✓ الإعلام والثقافة للجميع .
- ✓ الصناعة النظيفة.

2 – البعد الاقتصادي

التنمية المستدامة ليست فرصة للتوسع والازدهار الاقتصادي فقط بحسب ماهي فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها." التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية " [2]

[1]– أوسرير منور ،بن حاج جيلالي ،مغؤوة فتيحة ،**دراسة جدوى البيئة للمشاريع الاستثمارية** ،مجلة اقتصاد شمال افريقيا ، عدد 09 ،ص 338.

[2]– ريمون حداد، **"نظرية التنمية المستدامة"**، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006، ص،04.

ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، تمنى رجل الاقتصاد الهندي أمارتيا صن على المؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز. [1]

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- ✓ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- ✓ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- ✓ تبعية البلدان النامية.
- ✓ المساواة في توزيع الموارد.
- ✓ الإنفاق العسكري.
- ✓ التفاوت في المداخيل.

3 – البعد الاجتماعي

[1]– أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، **"التنمية حريّة"**، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أيار 2004، ص 7 – 10.

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.[1]

"من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته.

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج إستعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل

[1]- حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف

كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة". [1]

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

- النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.
- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.
- التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم. [2]

[1]- ريمون حداد، **"نظرية التنمية المستدامة"**، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

[2]- **تقرير** اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص. 4. 8.

وعليه، فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

4 – البعد التكنولوجي

تساعد التكنولوجيا على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتوجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية. ويتحقق هذا بفضل نقل التكنولوجيا من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يفتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، و بجلب كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي؛ تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها؛ زيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. الواقع، إن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المستقبلة ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها. وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

و يمكن تعزيز التكنولوجيا ونقلها من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- ✓ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

- ✓ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.
- ✓ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- ✓ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- ✓ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا :التنمية الشاملة:

نجد ان مفهوم التنمية المستدامة تعرض لانتقادات تنطلق من فكرة أو مفهوم الاستدامة ،أي مايقصد بالاستدامة ففهذا المجال فإن الطبيعة يمكن أن ينظر إليها بطريقتين بحيث يوجد راسمال طبيعي غير متجدد كموارد النفط من جهة ويوجد موارد متجددة مثل الخشب الماء ...،"وأمام هذا المنطلق فإنه لايسعنا الحديث عن ديمومة واستدامة العناصر والموارد الغير متجددة التي من طبيعتها الزوال أما الموارد المتجددة فالامر يتعلق بالنموذج التقني الاقتصادي،بمعنى أنه في كل مرة يعترض سبيلنا مشكل لا يكون موجود إلا في عالم مزدهر اقتصاديا ، ومن ثم فلا امكانية للحديث عن استدامة في العوالم الغير مزدهرة فالحلول لا تكون متاحة لها ، فبالتالي الديمومة تكون ضعيفة لان الركيزة الاقتصادية تشغل مكانة مركزية وقوية.

لذلك ظهرت اطروحات اخرى بديلة تحاول الخروج بمفهوم التنمية الى واقع له القدرة على معالجة المشاكل العالمية كوحدة واحدة ،فظهر مصطلح **التنمية الشاملة** وهذا على اعتبار ان التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية و ثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

تاريخياً, لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تحديد مضمون عام وشامل وموحّد لمفهوم التنمية الشاملة. ويبرر نبيل السمالوطي أسباب ذلك "إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لدى علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع, وأيضاً إلى التناقض الناتج عن الفرق بين المفاهيم النظرية المطروحة من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى [1]

أما اليوم فإن الأكثرية المطلقة من المهتمّين بشؤون التنمية تعتبر هذه الأخيرة عبارة عن عملية معقّدة, طويلة الأمد, ومتعددة الأبعاد, وإنه لمن المسلّم به ان شرحاً تفصيلياً لأبعاد التنمية الشاملة ليساعد على استنباط المشاكل العالقة وكيفية معالجتها.

أن التنمية عمليّة معقّدة, طويلة الأمد, ومتكاملة في أبعادها السياسية ,الاقتصادية, الاجتماعية, البيئية, والإعلامية. والتنمية الشاملة, "وإن كانت تعني الإنسان, إلا أن القيمين على برامجها يجب أن يهتموا أيضاً بتطوير البنى التحتية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. والتنمية الشاملة تشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص ,وخاصة الجمعيات والأندية الطوعية العاملة في الحقول الاجتماعية, الثقافية ,

[1]- سمالوطي, نبيل. **علم اجتماع التنمية**. بيروت: دار النهضة العربية 1981. ص 177 . 193.)

والرياضية، و التنمية لا يمكن أن تنجح إلا في إطار من المشاركة الشعبية الواسعة وضمان كلّ الحقوق السياسية للمواطنين بغية رفع المستويين المادي والمعنوي لأفراد المجتمع [1]

وتهدف التنمية الشاملة إلى مايلي :

- تكوين قاغدة انتاجية صلبة تقوم على الصناعات التحويلية .
- تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه إلى اعتبارات التنمية.
- اخضاع النفقات العامة إلى معايير الجدوى الاقتصادية.
- اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها.
- بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة.
- اصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية.
- توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية واعية ومتماسكة. [2]

[1]- إسكندر والأسعد, محمد مصطفى. **دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة**. ص 39، بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1993)

[2]– على خليفة الكواري،**نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ،ط2،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،1986،ص (12–26)

رابعا :التنمية المستقلة:

يواجه اصحاب هذا الاتجاه الكثير من الاعتراضات كون المنادات بهذا النوع من النمتذج المعتمد على الذات يصعب تحديده بدقة في عصر العولمة وذلك للتناقض في المفهوم " تمسك هذا النموذج باستقلالية التنمية لا محل له في زمن صارت العولمة من اهم معالمه ،ومنها دعوة هذا النموذج للعتماد على الذات ليس إلا دعوة إلى الإنغلاق أو الاكتفاء الذاتي في عالم يتصف بالانفتاح والاعتماد المتبادل " [1]

ركائز نموذج التنمية المستقلة :

1- الرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي وتمويله للاستثمار فالنماذج التنموية التي ثقدر لها الاستمرار والتواصل هي النماذج التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم ؤاسمال الوطني وهذا ركن اساسي من اركان الاعتماد على الذات واستقلالية التنمية.

2- التخطيط القومي الشامل والدولة التنموية: يتمثل دور الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الاساسية ولتفعيل مفهوم الدولة التنموية بحيث يجب مراعاة مايلي:

- ✓ ضبط الاستهلاك و الاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي
- ✓ السيطرة على الاقتصاد ومركزيته اي لا يعني مملوكا للدولة بالكامل فالمقصود عدم انفراد اطراف او المواقع التي نئأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفصيلهم الخاص ومن ثم تجميع هذه الفوائد من البنية الكبرى منها في وعاء تكون الدولة سلطة التأثير فيه

[1]- ابراهيم العسيوي ، **نموذج التنمية المستقلة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،2012،ص7.

3-المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة: ان المشاركة الفعالة هي في الحقيقة منهجية سياسية لتمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية،فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع الرأي

الخلاصة:

تتعدد مفاهيم التنمية بتعدد المنطلقات الفكرية التي تنتمي اليها ، والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وتبني الاستراتيجيات والنماذج التنموية ، يكون تبعا لمدى نجاح هذه النماذج في الدول التي طبقتها ، ولذلك فإن النماذج التنموبة الجاهزة المستوردة من الخارج ، لا تلاؤم خطط التنمية لبعض الدول إن تم اسقاطها كما هي ، دون مراعاة الخصوصية التاريخية والاجتماعية و الثقافية و السياسية لدولة التي تبحث على استراتيجيات تنموية ، تخرجها من دائرة التخلف وتواكب التطور العلمي والاقتصادي والتكنولوجي ، لذلك يجب اخضاع المفاهيم و الايديولجيات التنموية لمنطلق و مبدأ الخصوصية والاعتماد على الامكانيات الذاتية والتمتع بمرونة الانفتاح على العالم مع المحافظة على الخصوصية .

الفصل الرابع: نماذج تنموية عالمية وفق الاقاليم

أولا:النموذج التنموي بالصين

ثانيا:النموذج التنموي بالبرازيل

ثالثا:النموذج التنموي بتركيا

رابعا: النموذج التنموي بالجزائر

تمهيد :

تعد التجارب التنموية المتطرق اليها في هذا الفصل جديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من نجاحات كبيرة لتكريس وتحقيق النمو السياسي والاجتماعي ، وهذا في وقت كانت تعاني فيه بعض هذه الدول التخلف والجمود، فمن خلال المقومات التي تمتلكها حققت هذه الدول خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحو من الدولة الصناعية، ولذلك وجب دراسة هذه النماذج نظرا للنجاح والتقدم التي حققته في فترات وجيزة وسنجد من هذه الدول ممن تبنت النموذج الإسلامي في زمن العولمة ، و هنا نعي ماليزيا كأول نموذج نتطرق له ، فتركيزيها على مبادئ الانفتاح على العالم الخارجي مع إسقاط مبادئه وفق ما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمع الماليزي، جعلها من الدول الرائدة تنمويا .

النموذج التنموي بتركيا :

تمهيد

تشير بعض الدراسات والمؤشرات الاقتصادية أن تركيا تمركزت في المرتبة الثانية والسبعين وذلك وفقا لمواردها البشرية حسب الأمم المتحدة, أما من حيث حجم اقتصادها فاحتلت المرتبة السابعة عشر, وذلك يبين بأن تركيا قد أحرزت تطورا واضحا منذ عام 2000 ، بحيث توضح الخبيرة الاقتصادية خديجة كاراهان في صحيفة يني شفق هذا الخصوص في مقالتها الاقتصاد والحداثة, بأن تركيا قد تطورت بشكل ملحوظ في تنمية الموارد البشرية خلال الفترة الأخيرة, فقد تبين بأن هناك تغيرات ايجابية في عدة أمور كمتوسط العمر وأجور الحد الأدنى والمتوسط ودعم المشاريع الإبداعية ومستوى التعليم وغيرها من ألأمور المهمة التي تكفي لتعرف بمستوى التقدم الملحوظ الذي وصلت له تركيا في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى العوامل التالية :

- ✓ موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها.
- ✓ كتلة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية.
- ✓ زخم من التراث التاريخى والثقافى.
- ✓ ثقافة ثرية وعريقة في بناء الدولة.
- ✓ طاقات كامنة للمبادرة ذات المقدرة العالية على المنافسة الدولية وقدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية.
- ✓ موقع جيواستراتيجى يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة.

- ✓ مركز جذب سياسى بمناظرها الخلابة وبنسيجها التاريخى إذ بلغ حجم السياحة ما يزيد عن 31 مليون سائح في عام 2011م، وقد بلغت تركيا مستوى الدرجة الثانية في نمو جذب السياحة بعد الصين.
- ✓ قدرة على تحقيق النجاح في أصعب الظروف كما هو ثابت في التاريخ التركى القريب والبعيد[1] .

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالى ونجاح معنوى. وقد توجهت الرؤية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالى، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسبة البطالة والتضخم ومعالجة قضية الفقر والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء.

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادى للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معًا.

وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002م بالسير على هذا النهج. وباستقرار عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية:

[1]- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ت: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص ص 22-29.

- ✓ إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل الادخار، والاستفاد منه في الاقتصاد، والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الاهتمام بزيادة عمق السوق.
- ✓ دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتوزيع القطاع، والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلى مؤثر.
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.
- ✓ تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى تطوير زنشر ثقافة التامين في مجال إنتاج السلع والخدمات والنشطة المهنية/ من اجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسئولية في تركيا.
- ✓ تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلائم مع معايير الاتحاد الوربى.
- ✓ التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.
- ✓ تأميين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكلات التصنيف الائتمانى[1].

وفي مايلي نتطرق لاهم المحددات التي ساهمت بتحقيق التنمية في تركيا :

[1] - محمد مصطفى صلاح ، **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى اردوغان** ، المركز العربي الدمقراطي ، https://democraticac.de/?p=48886 تاريخ 2021/06/11، على الساعة 11.00.

أ– السياحة

تركيا هي وجهة مثالية للسياحة، فهي تستقطب ملايين من السياح سنوياً سواء من الدول العربية أو الأوروبية أو الدول الأخرى. وظهر ذلك بشكل واضح حيث بلغ عدد السياح في تركيا أكثر من 40 مليون سائح. وبلغ عدد السائحين الذين زاروا مدينة اسطنبول أكثر من 10 مليون سائح من كل أنحاء العالم لعام 2017 .وزاد هذا الرقم في 2018 حيث بلغ عدد السياح لأكثر من 12 مليون سائح أجنبي.

ب –الاستثمارات الأجنبية

قد ازدهر الاستثمار في تركيا نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الحكومة التركية والتي مازالت تقدمها للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في تركيا. مثل منح الجنسية التركية للمستثمر الأجنبي في حالات معينة حددها القانون التركي.

ومن تلك الحالات أن للمستثمر الأجنبي الذي أصبح حجم ودائعه البنكية بمبلغ 500 ألف دولار له الحق في الحصول على الجنسية، مما يعزز ذلك أنشطة القطاع المصرفي التركي.

كما تمنح الجنسية التركية لكل مستثمر مقيم مشروع ويشغل بحد أدنى 50 موظفاً تركياً.

ولم تتوقف الحكومة التركية عن التوسع في منح التسهيلات للمستثمر، فقد أكدت في إحدى تصريحاتها أنها ستعمل على منح المستثمرين "البطاقة التركوازية"، التي تقدم لهم من خلالها عدة تسهيلات كتصريحات للإقامة وأذون للعمل.

نتيجة لكل هذه التسهيلات لقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية لعام 2018 في تركيا، 6.5 مليارات دولار. وذلك وفق بيانات البنك المركزي التركي. وكان النصيب الأكبر من ضمن هذه

الاستثمارات للدول الأوروبية، حيث بلغ حجم استثماراتها في تركيا، ما يقارب 4 مليارات و230 مليون دولار

استطاعت الحكومة التركية إنجاز العديد من الأهداف، وهو ما دعا أغلبية أفراد المجتمع الالتفاف حول مؤسسات الدولة،وبين الوضع الاقتصادي الجديد، ويمكن تلخيص تلك المنجزات فيما يلي:

1-تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي: كان احتياطي البنك المركزي التركي من العملات الصعبة في حدود 26.8 مليار دولار عام 2002، ومع حلول عام 2011م بلغ الاحتياطي 82.6 مليار دولار، أي أن الفرق في هذا المجال 4 اضعاف، وظل الاحتياطي النقدي التركي في تزايد مستمر حتى بلغ 95 مليار و403 ملايين دولار في 19 أكتوبر 2017.

2-تسارع النمو الاقتصادي: خلال الفترة بين (1993 – 2002) كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو 3.1%، أما في الفترة من (2003 – 2010) فقد حققت الحكومة التركية نموًا اقتصاديًا بمعدل 4.9 %. ووصل إلى 7.1% عام 2017

3-الاستقرار الاقتصادي: وخلال هذه الفترة كسب الاقتصاد استقرارا كبيرا مع حملات التنمية التي زادت من رفاه الجماهير في تركيا وضمنت مستقبلًا زاهرًا لهم، و هذا ما أدى الى رفع مرتبات المتقاعدين فبعدما كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002يبلغ 376 ليرة تركية، أصبح 872 ليرة مع حلول عام 2011م، ورفعت الحكومة راتب

المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى 554 ليرة، بينما كان لا يعدو 148 ليرة سابقًا، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من 275 الى 632 ليرة

4-تخفيض الفوائد المصرفية: حيث كان معدل الفائدة 44% في عام 2002، فخفضتها الحكومة حتى عام 2010م إلى 1.5%، كما تم تخفيض معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية والذي بلغ 62.7% فى 2002 إلى 7.1% في عام 2016، وأدى خفض نسبة الفائدة إلى فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي، وهو ما دفع رؤوس الأموال إلى القدوم إلى تركيا، حيث أصبح معدَّل النمو في السنة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 6.2.%

5-خصخصة المنشآت العامة: حصلت الدولة على 8 مليارات دولار من خصخصة المنشآت العامة غير المجدية اقتصاديًا والتي قامت بها بداية من 2003، أضافت إلى الخزانة العامة 34 مليار دولار حتى عام 2011.

6-تقليص كبير في الديون العامة: فقد كان حجم الديون العامة في عام 2002م يمثل نسبة 61.4% من الدخل القومى، فتراجعت هذه النسبة إلى 28.7% عام 2016، وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ الخزانة التركية.

7-تحول المصارف الحكومية من الخسارة إلى الربح: فقد تمكنت الحكومة التركية بفضل إجراءات حازمة انتشال المصارف الحكومية من الخسائر المتواصلة إلى الربح، إذ نجحت حكومة العدالة والتنمية فى مواجهة أزمة 2001م إذ بلغت خسائر المصرف الزراعى وحده 12.1مليار ليرة، أما خلال السنين السبعة الأخيرة فقد ساهمت المصارف في خزانة الدولة ب

18.3 مليار ليرة، كما أعلنت الحكومة تحقيق ربحًا إجماليًا في عام 2010م بلغ 3 مليار و713 مليون ليرة تركية.

8-تشجيع رجال الأعمال: حيث قامت الحكومة بإجراء تخفيضات بنسبة 25% على مستحقات الضمان، وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي فقامت حكومة العدالة والتنمية بدفع المستحقات ليستمروا في العمل.

9-تشغيل المعاقين بعمر الشباب: حيث تقوم حكومة العدالة والتنمية بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين السن18 – 29، العاملين في الشركات لمدة 5 سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعاقين حيث بلغ مقدار دخل الفرد عام 2011 قرابة 10469 دولاراً، بعد أن كان 3492 دولاراً عام 2002، ووصل إلى 12859 دولاراً عام 2015، وفي عام 2018 تم رفع الحد الأدنى للأجور حوالي 14 في المئة، ليصل أدنى أجر شهري إلى 1603 ليرات، ومن المقرر بلوغه (423.30) دولار بحلول عام 2018.

10-زيادة نسبة الطبقة المتوسطة: التي تعد أهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وإذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة أساسية منذ الإصلاح الاقتصادي الذي قاده تورجوت أوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدالة والتنمية وشكلت القواعد الشعبية الأساسية له.

11-محاربة الفقر والسعي نحو التوزيع العادل للثروة: وذلك من خلال برامج الإصلاح القانونية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فبعد أن كانت شريحة مجتمعية تشكل 30,3 بالمئة من إجمالي السكان تعيش بأقل من 4,3 دولار يوميا في عام 2002، فقد تراجعت هذه النسبة

عام 2011 إلى 2,79 بالمئة، كما أن نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر هبطت من 23 في المائة إلى أقل من 2 في المائة عام 2017

إضافة إلى ذلك، كان المبلغ المخصص لمجال المساعدة والخدمة الاجتماعية في عام 2002 هو 1,3 مليار ليرة تركية، أما الآن فقد تضاعف هذا الرقم حوالي 15 ضعفًا بنهاية عام 2012، حيث وصل إلى 20 مليار ليرة تركية، وكان مقدار نفقات المساعدة والخدمة الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2002 يساوي 0,5 بالمئة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 1,4 بالمئة في نهاية عام 2012.

12-زيادة حجم الصادرات التصنيعية: تشير بيانات حول الصادرات التصنيعية من39.1 مليار دولار عام 2002 إلى 157.9 مليار دولار عام 2014، وارتفعت الصادرات التركية عام 2017 المنصرم، بنسبة 10.2% عمّا كانت عليه عام 2016، لتصل إلى 157.1 مليار دولار.

13-مواجهة التضخم والعجز في الميزانية: عن طريق فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية، حيث خفض مستوى التضخم إلى 9.4% عام2004، و1.16 % عام 2012 بعد أن كان أكثر من 54% عام 2001.

14-جلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية: بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا و تقليل نسبة الدين العام من خلال القانون المالي المشدد ما أكسب الاقتصاد التركي سمعة دولية جيدة، وهو ما ساهم في تحسين مناخ الاستثمار وطمأنة المستثمرون الأجانب للمجيء

والاستثمار في تركيا.

-20استطاع البنك المركزي رفعَ نسبة الحوالات الموجودة فيه بشكل كبير، حتى وصل إلى 122.1 مليار دولار عام 2011، بعد أن كان 28 مليار دولار عام 2001، ثم انخفض هذا الرقم عام 2015 إلى 96 ملياراً تقريباً؛ وذلك بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية.

15-ارتفاع إجمالي الناتج القومي التركي: ووصوله إلى1,51 تريليون دولار على أساس القوة الشرائية عام 2017، في حين كان 1,5 تريليون دولار في إسبانيا عام 2012).

16-مجال الضمان الاجتماعي ومحاربة البطالة: استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق مايلي : إنشاء وزارة العائلة والشؤون الاجتماعية عام 2011 من أجل الاهتمام بشؤون العائلة وتقديم المساعدات المالية، وصرف رواتب لكبار السن والأطفال والمعاقين، والتأمين بزيادة المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، وتوجيهها إلى المناطق الريفية، التي يتركز فيها الفقر، حيث بلغت المصاريف الاجتماعية عام 2007 نحو 18 مليون ليرة، بعد أن كانت لا تتجاوز 1.3 مليون ليرة عام 2001، وتطبيق الضمان الاجتماعي الشخصي، بحيث يمكن للشخص أن يدفع الضمان الاجتماعي ويتقاعد دون أن يكون مسجلاً بصفته موظفاً في الحكومة، والتقدم خطوات في توزيع الثروة بشكل عادل، إذ لم يبق أحد عام 2012 دخله اليومي أقل من دولار واحد في تركيا، بعد أن كانت هذه النسبة في تركيا عام 2002 خُمس الشعب.

17-سياسة الاستثمار الخارجي: أولت الحكومة التركية الاستثمار الخارجي أهمية كبيرة، وقد عملت هذه الحكومات على تشجيع التصدير والتجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية، وتقديم المساعدات والحوافز للعاملين في مجال التصدير، ومن أبرز الخطوات في هذا المجال:

- تشريع عدد كبير من القوانين التي تخص دعم المصدِّرين خارج تركيا، حيث قدَّمت الحكومة عام 2010، مشروع قانون ينص على دعم الشركات التي تعمل بالتصدير بقيمة 50% من تكاليف تسويقها خارج تركيا، على ألا يتعدى الدعم المأخوذ من الحكومة التركية للشركة الواحدة خلال سنة واحدة 250 ألف دولار.

- تقديم خدمات تدريبية مجانية في التسويق والتصدير للشركات العاملة في التصدير الخارجي حيث عمدت وزارة التجارة ابتداءً من عام 2010 إلى تقديم خدمات الاستشارة ودراسة الجدوى في الدول الخارجية لتقديمها مجاناً للشركات التي ترغب في العمل بالتجارة في تركيا، وخصصت وزارة المالية ميزانية خاصة لأعمال دراسة الجدوى مما سهل عملية الاستثمار، وذلك كما تشير البيانات الواردة في الجداول رقم 2و 3 و4 بالملحق، والتي تظهر أحجام الاستثمار في تركيا ونماذج لرؤوس الأموال المستثمرة الخارجية والداخلية، وقدَّمت الحكومة مساعدات مالية للفلاحين؛ لمساعدتهم على تصدير محاصيلهم ومنتجاتهم الزراعية إلى الخارج.

ولأن الأسواق تلعب دورًا فعالًا في توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، كما أنها تحتل المكانة البارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفى زيادة القوة التنافسية الدولية، فإن حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال.
- تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.
- الارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.

- تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري.
- تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية.
- حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية.
- دعم أسواق البيع الآجل من أجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد .

فتركيا اليوم من بين الدول المتقدمة في العالم وثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية وفقًا لكتاب الحقائق الذي يصدر عن لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل سنوي، ان تركيا تحتل المرتبة الـ19 من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العالم، وتطمح أن يصبح اقتصادها ضمن أقوى 10 اقتصادات في العالم سنة 2023، كما أصبحت تركيا واحدة من 4 دول فقط تمتلك أحدث التقنيات في مجال صناعة الطائرات دون طيار

عمل حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد 2002 على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ثم رسم خريطة طريق متكاملة، وبغية تحقيق هدف الحكومة في الإصلاح الاقتصادي عمل من خلال المحاور التالية :

- **مؤشرات التكنولوجيا الدفاعية التركية الكبيرة**

وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، زادت صادرات تركيا من الأسلحة بنسبة 170% في السنوات الأربع الماضية عما كانت عليه في الفترة بين 2009-

2013، وهو رقم قياسي في العالم من حيث تصدير الاسلحة ،تعمل تركيا على تطوير تقنياتها وقدراتها العسكرية، في إطار خطة التنمية الوطنية التي تسميها رؤية 2023. [1]

أنتجت البلاد في السنوات الأخيرة البنادق الدفاعية والمركبات المدرعة ومدافع الليزر والطائرات دون طيار (UAV) والمعدات العسكرية والمروحية متعددة الأدوار Gokbey ودبابات محلية وطائرات مقاتلة وأنظمة دفاع وطائرات دون طيار (درون)، كما يجري العمل على صناعة حاملة طائرات ضخمة ومقاتلة حربية وأنظمة للدفاع الصاروخي.[2]

وأعلنت Defense News ومقرها الولايات المتحدة أن خمس شركات دفاع تركية كانت من بين أكبر 100 شركة دفاعية في العالم.

تحلق طائرات "بيرقدار" المسيرة (درون) على قمة تكنولوجيا الصناعات العسكرية التركية التي باتت تفرض نفسها بديلًا عن التكنولوجيا المتطورة لدى الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وتم تصديرها إلى قطر وأوكرانيا وإندونيسيا وتونس.

- **صناعة الطائرات**

وخلال السنوات العشرة الأخيرة، نمت صناعة الطائرات من دون طيار المحلية الصنع بشقيها الاستكشافي "IHA" والمسلح "SIHA"، لتحتل تركيا موقعًا بين أول أربع دول في العالم في هذا المجال.

ووفقًا لتقارير غربية، باتت تركيا تزاحم حلف شمال الأطلسي (ناتو) في صناعة وتصدير الطائرات المسيرة بعدما نجحت طائراتها عام 2018 في تنفيذ غارات موجهة بالأقمار

[1]- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/ تاريخ 2021/05/30، ساعة 15:14 .

[2] –طه الراوي ، **تركيا من مستورد للتكنولوجيا الى دولة من اكبر المصدرين لها** https://www.noonpost.com/content/38376 ، تاريخ 2021/05/14 ،ساعة 18:30.

الصناعية، وهي تحلق بمحرك منتج محليًا، قبل أن تتطور في العام ذاته لتتمكن من التحليق المتواصل لأكثر 24 ساعة.

كما احتفلت تركيا بعيد النصر الوطني هذا العام بعرض ضوئي نفذته 300 طائرة مُسيرة (درون) فوق المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، ضمن عرض شيق سيطرت عليه خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

وتقول التقارير لقطاع الصناعات الدفاعية يتطلع لزيادة حجم مبيعاته إلى 26.9 مليار دولار وصادراته إلى 10.2 مليار دولار، كما يهدف لزيادة معدل الإنتاج المحلي إلى 75%، كما ستبلغ صادراتها الدفاعية والفضائية 25 مليارًا في السنة بحلول عام 2023.

- **صناعة السلاح**

وتُظهر التقارير الصادرات العسكرية التركية أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستوردين للسلاح من تركيا بقيمة 748 مليون دولار، ثم ألمانيا بقيمة 242.21 مليون دولار، وحلت سلطنة عمان ثالثًا، تلتها قطر ثم الإمارات العربية المتحدة وبعدها هولندا وبريطانيا والهند وبولندا وفرنسا أخيرًا،كما نجحت الحكومة التركية في إنجاز أول قمر صناعي محلي للمراقبة والرصد" ايميجا "، وسيتم إرساله إلى الفضاء العام المقبل، كما صرح رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في وزارة الدفاع التركية إسماعيل حقي بأن "هذا القمر الصناعي مهم جدًا لتركيا، حيث يمكن له التقاط صور عالية الدقة من مسافة عالية وبعيدة، ولديه أيضًا إمكانية التقاط صور مباشرة"، وسيكون مهمًا في مكافحة الإرهاب والقضايا الاستخباراتية، كما تطمح تركيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد كليًا على الإنتاج المحلي بحلول عام 2023.

النموذج التنموي بالصين :

تمهيد

اتبعت الصين نموذج اقتصادي ملائم تمكنت من خلاله من تحويل مشكلة الكثافة السكانية الهائلة إلى ميزة تنافسية واقتصادية. هذا النموذج هو الذي أسسه الاقتصادي البريطاني الشهير «سيرآرثر لويس» في مقالته عن "التنمية الاقتصادية باستخدام العرض غير المحدود للعمالة" التي نشرها في عام 1954 ونال على إثرها جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979. يفترض هذا النموذج لويس يفترض أن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين أحدهما تقليدي ومتخلف (عادة القطاع الزراعي) حيث إنتاجية العامل سالبة أو صفر والأجر يتحدد اجتماعيًا بغض النظر عن الإنتاجية والقطاع الآخر أكثر حداثة (عادة القطاع الصناعي (وإنتاجية العامل فيه موجبة وأجره يتحدد بإنتاجيته. ويسهب لويس في شرح الأسباب التي تؤدي إلى تخلف القطاع التقليدي ولكن أهمها هو التكدس السكاني وعلاقات العائلات الممتدة التي تجعل العشرات من أفراد العائلة الواحدة يعملون في حقل واحد صغير بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة لذلك.

وتبدأ التنمية في هذا النموذج حين يتم نقل العمال من القطاع التقليدي الزراعي إلى القطاع الحديث الصناعي بعد تدريب بسيط مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعين (التقليدي لتخفيف التكدس والتخلص من البطالة المقنعة و(الحديث) لزيادة إنتاجية العمال .. وطبعاً يشترط لويس أن يكون هناك طلب على المنتجات التي ينتجها القطاع الحديث حتى يستمر توظيف العمال وزيادة الإنتاجية ومن ثم الربحية التي يعاد استثمارها في القطاع نفسه إلى أن

تحدث التنمية ويكون هناك تساو أو توازن بين الأجورفي كلا القطاعين. وقبل التعرض لحيثيات هذا النمو الاقتصادي ، يتوجب علينا التطرق للتاريخ الصين وما توالى عليها من سلطات سياسية و ازمات اقتصادية و استراتجيات جعلت منها دولة تنافسية لريادة العام اقتصاديا

أولا :التسلسل الزمني لتاريخ الصين [1]

مر بتاريخ تكوين جمهورية الصين عدة محطات لاسر وعائلات الحاكمة ندرجها في هذا الجدول التسلسلي :

جدول رقم (04): يوضح التسلسل الزمني للاسر الحاكمة بالصين

الاسر الحاكمة	التاريخ
شيا	**2070 و 1600ق م**
شانغ	**1600و 1046 ق م**
شي تشو	**1046 و 771 ق م**
دونغ تشو	**770 و 256 ق م**
تشين	**بين 221 و 206 ق م**
شي هان	**بين 206 ق م و 25 م**
دوانغ هان	**بين 25 م و 220 م**
الممالك الثلاث (الشو ،الوي ،الوو)	**بين 220 م و 280 م**
شي جين	**بين 265 م و317 م**
دونغ جين	**بين 317 م و 420 م**
نان وبي	**بين 420 و 589 م**
سوي	**581م و 618 م**
تانغ	**بين 681م و 907 م**
الاسر الخمس والبديلات العشر	**بين 907م و 960 م**

[1]– جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ، دار النشر ووتشو ،بكين ، الصين ، 2011،ص 46.

بي سونغ	**بين 960م و 1127م**
نان سونغ	**بين 1127م و1279م**
يوان	**1206م و1368م**
مينغ	**1368م و 1644م**
تشينغ	**بين 1616م و 1644م**
جمهورية الصين	**بين 1912م و 1949م**
جمهورية الصين الشعبية	**تم تأسيسها 1949/10/01م**

المصدر : جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ، دار النشر ووتشو ،بكين ، الصين ، 2011،ص 46.

نجد ان الصين مرت عبر التاريخ بثلاث مراحل يمكننا اعتبارها معالم أساسية في تاريخ الصيني :

- المرحلة الامبراطورية التي امتدت بتقطع لفترة تزيد على الألفي سنة.
- الفترة المتداخلة جزئيا مع المهانة الأجنبية للقرن 19 وبداية القرن 20.
- العقود الثلاث الأولى من الحكم الشيوعي التي بدأت مع من عام 1949 و حتى اطلاق الاصلاحات في اواخر عام 1978 .

فعند الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر 1949 تسلمت الحكومة الصينية أو الحزب الشيوعي الصيني اقتصادًا هشا ، ومتآكلا ومنهكا يحتل المقاعد الأخيرة عالمياً. فعلى سبيل المثال "كان نصيب الفرد من الدخل القومي آنذاك لا يتعدى 66 ايوان صيني أو ما يعادل 44 دولار أميركي ،بينما كان نصيب الفرد الأميركي من الدخل وقتها حوالي 1510 دولارات، والسبب الرئيسي لهذا التخلف الاقتصادي كان كمية الأضطرابات الداخلية والحروب والغزوات الأجنبية التي عانت منها الصين كثيرا، " ففي سنة 1900 شنت كل من روسيا والمملكة المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وايطاليا والنمسا ،ومنيت الصين بالفشل

،وشارك نحو مئة ألف جندي ،بحيث قامت القوات المشتركة بالقتل والنهب الممتلكات وحرق المنازل عشوائيا في يكين ، وفي سبتمبر 1901 وقعت حكزمة تشينغ مع ممثلين أجانب لقوات الدول الثماني توقيع برتكول بوكسر ويغطي هدا البرتكول السماح بالوجود العسكري في المنطقة بحيث عزز بشكل كبير نفوذ القوى الغربية وتأثيراتها بالصين " [1]

الصين دولة واسعة المساحة ومتنوعة التضاريس تبلغ مساحاتها 9.6 ملاين كيلومتر مربع لقد تبنت الصين تنمية شاملة ومستدامة و هو ما أشاد به المؤتمر الوطني 17 للحزب الحاكم 2007 \ان مؤكدين على النظرة العلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ويقصد بالنظرة العلمية هو أن تحقق أسلوب تنمية يتضمن علاقة وثيقة بالظروف القومية والعادات التاريخية كما قال فريريدريك انجلز " اننا قادرون على فهم الامور فقط من ضمن إطار وظروف عصرنا ،كما يعتمد مقدار ما نفهمه على المستوى الذي بلغته أوضاع عصرنا" [2]

فلقد انطوت النظرة العلمية للتنمية على خلفية عميقة مرتبطة بالظروف والأحوال المحلية للبلاد وهو انعكاس طبيعي للتنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في الصين في ظل مرحلة تاريخية بكل ما تحمله من مشكلات تتعلق بالسكان والموارد البيئية وأساليب التنمية و آلياتها " المرجع نفسه 1950، ووصل إلى مليار و 34 مليون نسمة سنة 2009 ، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 1,55 مليار بحلول 2050 وتصنف غلى أساس 56 قومية " [3]

[1]- جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ،مرجع سابق ،ص 125.

[2] – تيان ينغ كوي ، **طريق الصين من النظرة العلمية إلى التنمية** ، ت عباس جواد كديمي ،مؤسسة الفكر العربي ، ط1، بيروت،2011، ص 17.

[3] - المرجع نفسه ،ص 18.

وفي هذا الاطار سأل أحد الصحفيين مسؤولا صينيا " مالذي يشغلك عندما تستيقظ صباحا فأجابه ما يشغلني هو عدد الصيينين الذين سيولدون ذلك اليوم وعدد المواطنيين الجدد الذين يجب تلبية حاجاتهم من غذاء وصحة وتعليم " [1].

لقد شدد مسار التنمية في الصين على القيم المشتركة ، والتي تختلف عن القيم العالمية الاستعبادية و القهرية التي يتبناها الغرب وتخدم القيم العالمية وابتعدت عن كل ما يهلل له الغرب من تقليد لنماذج تنموية غربية ،فلقد جاءت الصين ببعض المفاهيم التنموية الجديدة التي تؤكد على تحقيق التنمية الشاملة و المنسقة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والبيئة من خلال الاصلاح المستمر وإلى تحقيق تنمية مشتركة قائمة على مبد. كاسب كاسبا مع البلدان الأخرى وتحقيق الانسجام العالمي من خلال التعايش والتشاور والمساهمة والمنافع المشتركة

وتيرة النمو الصينية من أرفع وتيرة في العالم تتجاوز المعدل الطبيعي ففي 2009 احتل الميزان التجاري الكلي المرتبة الثانية عالميا ،بحيث تصدر الترتيب العالمي في المنتجات الغذائية وأيضا الانتاج الصناعي كالفولاذ والفحم والاسمنت والاجهزة الالكترونية و المنتجات القطنية ففي سنة 2018 حقق الانتاج المحلي الاجمالي 90 تريليون يوان (9.55 مليار دولار) في حين كان نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من 200 دولار سنويا سنة 1990 دولار قفز إلى 1100 دولار في 2003 ، و في سنة 2007 بلغ متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي 2500 دولار

وبالمقابل يقول دانيال وبستر " من المستبعد ان تنخفض الواردات الصينية الهائلة والمعروفة جيدا الى الولايات المتحدة لكنها في النهاية انخفضت بالطبع ، ففي الوقت الحاضر تعاني دول

[1]- المرجع نفسه ،ص 19.

الاتحاد الأوروبي من عجز مع الصين يقدر بحوالي 45 مليار دولار ، لكن الواردات من الصين تمثل 1.8 بلمئة قط من اجمالي وارداتها " [1]

ثانيا :عوامل تفوق النموذج الصيني:

1-العامل البشري :

يشير الكثير من الباحثين أن العامل الأول في النمو الاقتصاد الصيني هو الاستثمار في مجال التعليم ، ولكونها تتفوق الصين عن غيرها من دول العالم بالكثافة السكانية ، فهي بالتالي تتميز بارتفاع القوى العاملة أى الفئة النشطة اقتصاديا ، هذا إلى جانب انخفاض تكاليفها " لقد بلغت نسبة اسهام الايدي العاملة الصينية الرخيصة في نمو الاقتصاد الصيني 26.8% خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وبلغ اجمالي حجم الايدي العاملة الجديدة في الصين نحو 10ملايين سنويا " [2]

ولقد اهتمت الصين بتعليم و تدريب القوى العاملة من خلال ادراج اصلاحات في النظام التعليمي فبعد أن كان مقتصرا على نخبة محددة من المتعلمين ، اصبحت تنادي بالمساواة في التعليم ' في عام 2000 امتلكت الصين 459 عالما ومهندسا ينشغلون في اعداد البحوث و التطوير لكل مليون انسان ، وتعادل هذه النسبة 10 بالمئة من النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية ويجدر بالذكر ان العلماء نشرو حوالي 9000 مقالة علمية وتقنية في هذه السنة " [3] .

[1]- اوديد شينكار ،**العصر الصيني**، ت سعيد الحسنية ،الدار العربية للعلوم ، ط1، 2005 ، ص 44.

[2]- وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة** ، ت وانغ فوو، مؤسسة الفكر العربي ،ط1، 2014، ص53.

[3]- اوديد شينكار ،**العصر الصيني** ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

في الفترة ما بين عامي 2000 و 2004 ازدادعدد الطلاب في الجامعات الصيينية إلى 50% ، الام الذي سيزيد من نسبة النمو الاقتصادي الصيني السنوي أكثر من 6 ست نقاط مئوية [1] ان مستوى انتاج العمال من خريجي الجامعة يفوق ثلاثة أضعاف مستوى انتاج العمال ذوي المستوى التعليمي اعدادي ،و مستوى انتاج العمال الذين تحصلو على تعليم ثانوي يبلغ ضعف ذوي التعليم االعدادي ب 1.8% زهذا بفضل زيادة الحكومة استثمارها في التعليم وسؤعان ما زادت دخول المرحلتين الثانوي والجامعي في الصين " [2].

ففي مجال علوم المادة كانت الصين في المركز الرابع عالميا سنة 2001 علوم النانو ارتفعت حصة الصين من 5.5% سنة 1995 أى 11.2 %سنة 2001 .

2-العوامل المؤسساتية :

ان اهم عامل مؤسساتي للنمو الاقتصاد في الصين هو التقليد والتصميم الفني المطابق للمنتجات بحيث نجد " ما بين 10 و 30 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي الصيني يأتي من التزييف والقرصنة بحيث تصل اسهامات البضائع المقلدة و المزورة إلى ما يتراوح ما بين 15 و 20بالمئة من ارباح مبيعات التجزئة على الصعيد الوطني وتتراوح ما بين 94 %و 97 %منتجات مقلدة من برامج واجهزة الفيديو" [3] .

إضافة لهذا نجد ان الصين اتجهت إلى الاستثمار الخارجي والمشاركة في التجارة الدولية " فمنذ انتهاج الصين سياسة الاصلاح والانفتاح ،حققت التجارة الخارجية الصينية انجازات مرموقة ، حيث ارتفعت نسبة اجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في قيمة التجارة

[1]- وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، مرجع سابق ، ص 131.

[2]- المرجع نفسه ، ص 130.

[3]- اوديد شينكار ،**العصر الصيني** ،مرجع سابق ،ص 158.

العالمية من 0.9% عام 1950 إلى 9.6% عام 2009 بحيث وصل اجمالي قيمة الواردات والصادرات 2.2 تريليون دولار امريكي ، يعني ذلك ان الصين سترسخ مكانتها كدولة تجارية كبيرة قبل 2020 ، وتعزز عملية تحولها إلى دولة تجارية قبيل عام 2030 " [1] فهي على معاملات تجارية مع دول العالم ضمن سياسة الاصلاح والانفتاح بحيث "اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 169 دولة لغاية 2006 ، كما تجري التبادلات التجارية مع 230دولةومنطقة"[2].

3-العامل الثقافي

تعتبر ثقافة الهان هي المحور الرئيسي للثقافة الصينية، وهي ثقافة قائمة على فكرة الولاء ، والتي لها جذور من العهد الامبراطوري ، هذا التصور لم يتحول تدريجيا إلى مفهو ثقافي لديه بيئتة الانتروبولوجية والجغرافية فحسب، بل إنعكس كذلك على النظام السياسي، فظهر مايُعرف بنظام" الولاء الإمبراطوري" . حيث تقوم الأقوام التي تنضوي تحت "العالم الصيني" سنويا، بتقديم الهدايا لإمبراطور الصين للحفاظ على علاقات الود وكسب رضاه، وتنطوي ثقافة اليان على بعض الافكار منها :

3-1فلسفة الين يانغ :

تطرح فلسفة "اليين يانغ" تصورا لفهم طريقة عمل الكون والموجودات. من خلال 5 عناصر أساسية، هي: الماء والخشب والنار والتراب والمعدن. وتقوم على مبدأين أساسيْن. أولا، مبدأ التوالد والتكابح: المعدن يلد الماء، والماء يلد الخشب، والخشب يلد النار، والنار تلد التراب،

[1]- وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، مرجع سابق ، ص (148-149).

[2]- جين بوه ، **قراءة الصين** ، مرجع سابق ،ص 199.

والتراب يلد المعدن، وهذه دورة التوالد. أما دورة التكابح، فهي: المعدن يكبح الخشب، والخشب يكبح التراب، والتراب يكبح الماء، والماء يكبح النار، والنار تكبح المعدن.

أما المبدأ الثاني فيتمثل في إختراق "علاقة التوالد والتكابح" بين العناصر الخمسة لجميع الأشياء والكائنات، لتشكل منظومة تدور وفقها نواميس حياة الموجودات. ويعد ربط مختلف الموجودات داخل شبكة "اليين يانغ" الكبيرة، أساس معرفة وفهم الصينيين القدامى للكون. طبعا بات الناس يشككون في هذا التصور بعد دراستهم للعلوم، لكن في العصور القديمة، كان هذا أساس الصينيين في فهم العالم. وعلى هذا الأساس نشأت جملة من المعارف والتقنيات.

3-2ثلاث اديان في واحد:

هناك تنظيم ديني تميزت به الصين عبر التايخ يضم ثلاث اديان ، فهناك مقولة شائعة في الثقافة الصينية تصف البنية الدينية والأخلاقية لدى الصينيين، تقول: "الكونفوشيوسية لإصلاح "العالم"، والبوذية لإصلاح الروح والطاوية لإصلاح البدن". وتعني أن الكونفوشيوسية تهتم بإدارة المجتمع، والبوذية تُعنى بتهذيب الروح، في حين تصلح الطاوية لعلاج البدن، وهو مايمثل مزيجا من هذه الأديان الثلاثة. وبالنظر من الزاوية التاريخية، لم يكن للبوذية والطاوية إطلاقية و قدسية في الثقافة الصينية. لذلك، نادرا مايشهد التاريخ الصيني جدالات أو حروبا دينية. وهذه إحدى الخصائص التي تميز الثقافة الصينية. وهذا على جانب ايمانها بحرية لعتناق الاديان

البروستنتينية " في ظل الجمهورية سرعان ما وضعت قائمة من خمس ديانات معترف بها و كلها ديانات عالمية وتشملها الحرية الدينية وهي الكاثولوكية ، البروستنتينية والاسلام والبوذية والطاوية والامر لا يزال على حاله إلى اليوم " [1] .

تاريخيا، كانت الصين دائما ما "تتغير داخل التقاليد"، في إطار منظومة ثقافة وتقاليد الهان. فسواء البوذية أوالأديان الثلاثة القديمة (الزرادشتية، النيستورية، المانية)، أو الإسلام أو لاحقا المسيحية الكاثوليكية، كلها لم تمثل تحديا حقيقيا للمكانة المركزية لثقافة الهان في الصين.

لذلك كان التغيير يحدث من خلال "تعديل" أو "تأقلم" أو "إصلاح" داخل التقاليد. لكن وصولا إلى حقبة تشينغ المنشورية (آخر الأسر الحاكمة للصين)، ومع قدوم الأساطيل الحربية الغربية، وجدت الصين نفسها ملزمة على "التغيير خارج التقاليد"، وإختراق سور الثقافة القديمة. ومن ثم، بدأت الثقافة الصينية تواجه تحدّيات البقاء.

كانت الفترة الفاصلة بين 1895 و1919 أهم مرحلة في تغير الفكر والثقافة الصينية. وخلال هذه الفترة، يمكن ملاحظة العديد من التغيرات: مثلا الإمبراطور تحول إلى رئيس، إمبراطورية تشينغ المنشورية تحولت إلى جمهورية الصين (جمهورية القوميات الخمس) ؛ إلغاء نظام الإمتحانات الإمبراطوريه وتعويضه بالجامعات؛ تأسيس البرلمان والأحزاب السياسية؛ قصّ ضفيرة الشعر الطويلة وإرتداء البدلات الأجنبية؛ الإنحناء تحول إلى المصافحة اليدوية؛ تحرر المرأة، المساواة بين الجنسين؛ هدم الخرافة وعبادة العلم؛ فكّ القيود والخروج عن العائلة، وغيرها من المظاهر الأخرى.

[1]– آن ششينغ ، **الفكر في الصين اليوم** ، ت محمد حمود ، هيئة البحرين للثقافة و الآثار ، ط1 ،2019، ص 236.

" يمكننا أن نجدكلا من الثقافات التقليدية والجديثة والشرقية والغربية في الصين الآن ، ويؤثر ويندمج بعضها ببعض فاصبح اباز فردية الفنانين واحترام قواعد تنمية الفنون ، كما اصبح موسيقى البوب جزء لا يستغنى عنه في حياة الناس الحديثة ، ففي الوقت الذي يهتم الصينيون بعيد الربيع الصيني ومهرجان منتصف الخريف وغيرهما من الأعياد الصينية التقليدية يقبل جيل من الشباب الصيني على عيد الحب وعيد الميلاد وعيرهما من الاعياد الغربية كما زاد اعداد مستخدمي الانترنت ، كما تغير مفهوم الزواج والاسرة للصينيين زتشارد نساء كثيرات في العمال ويحصلن على ايرادات مستقرة الامر الذي عزز من المساواة بين الجنسين ، ما أدى إلى اهتزاز هيمنة الذكر في الاسرة " [1] .

[1]- المرجع نفسه ، ص (112-113).

النموذج التنموي بالبرازيل :

تمهيد:

تحتل البرازيل حوالي 40% من مساحة امريكا اللاتينية تضم حوالي 140 نسمة أي تمثا نصف سكان القارة اللاتينية ، وبالرغم من كبر مساحتها وامكانتها الطبيعية لايزال يعيش معظم سكانها الفقر " ان مثل هذه المفارقات لا تعود إلى قصور الامكانات ، بل التقصير في كيفية تسخيرها ، بحيث لو استخدمت بالشكل الملائم ، فإن البرازيل سيكون لها شخصية عالمية مغايرة لما هي عليه الآن والتي بسبب ذلك يميل البعض إلى تسمية هذه الدولة ب العملاق النائم " [1]

1-التاريخ السياسي للبرازيل:

يعتبر المؤرخون أن سنة 1964هي بداية الحكم العسكري القمعي في البرازيل عندما استولى الجيش على الحكومة بشكل كامل ، لكن في الواقع تعود بداية الحقبة العسكرية إلى سنة 1930عندما تولى الجنرال "غيتويلو فارغاس" الحكم ومن بعده تعاقبت الحكومات العسكرية وتراجعت الديمقراطية والحرية وانتشرت الاعتقالات والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية داخل البرازيل.

وفى منتصف السبعينيات تولى الجنرال "ايرنستو غيسيل" ومن بعده الجنرال "جون بابتيستا فيغوريدو "رئاسة البلاد حتى منتصف الثمانينات، وسار كلاهما في طريق التحول التدريجي نحو الحكم المدني، وهذا ما يعنى أن البرازيل شهدت عشر سنوات انتقالية بين نظامين سياسيين

[1]- حسن طه نجم ،**امريكا اللاتينية أرضا و سكانا** ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط1، 1990، ص 188.

أولهما عسكري استبدادي قمعي وثانيهما مدني مؤسسي ديمقراطي، وتعاقب منذ 1985 الرؤساء المدنيين، وكان أولهم "خوسيه سارنى" وآخرهم حتى هذا التاريخ هي الرئيسة الحالية "ديلما روسيف" والتي كانت احد المعتقلين البارزين إبان الحكم العسكري . ولكن منذ 1985 وحتى 2012 اى خلال 27 عاما من الحكم المدني الديمقراطي عقب انتهاء الحقبة القمعية العسكرية، برز اسم الرئيس "لولا دا سيلفا" الذي تولى رئاسة البلاد لمدة ثماني سنوات (2003–2010)، حيث تقدمت البلاد خلال تلك الفترة تقدما كبيرا على الصعيدين السياسيوالاقتصادي.

ويمكن استعراض طبيعة الأوضاع الاقتصادية على مدار أربع عقود على النحو التالي:[1]

- ✓ فترة سبعينيات القرن العشرين في خلال تلك الفترة تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث نهائيا بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامى البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية. كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.
- ✓ فترة ثمانينات القرن العشرين واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون (Dept crisis) خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها

1- بيجو كافالاكانتي اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى https://studies.aljazeera.net تاريخ 2019/10/20 ساعة 21:05

الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو.

- ✓ فترة تسعينيات القرن العشرين والتي كان الجيش قد تراجع تماما عن الحياة السياسية وأتم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدما فعليا، بمعنى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

1-مقومات الاقتصاد البرازيلي :

1-1 الدورات الانتاجية :

وفقا لمعاهدة توردیسا كانت البرازيل تحت لواء الاستعمار البرتغالي لفترة من الزمن لكن اطماع البرتغاليين كانت منصبة على اغؤيقيا وآسيا أ كثر ، كون برازيل لا تتوفر على ثروات معدنية كباقي المستعمرات آنية ، ولقد اطلق الباحثين على الاقتصاد البرازيلي في تلك الفترة الاستعمارية ب "اقتصاد الدورات "

- ✓ **دورة قصب السكر** : اكتسبت البرازيل الريادة في هذا المجال منذ جلب المستوطنيين من بلدانهم هذه النبته إلى البرازيل بحيث سيطرت على تسويقه وتوزيعه لمايزيد عن 150 سنة.
- ✓ **دورة الذهب** : أدت الاكتشافات المتواليه للمعادن إلى زيادة النشاط الاقتصادي ، خاصة في المناطق الداخلية مما أدى إلى تحويل العاصمة البرازيلية من السلفادور إلى ريوودیجانیرو " لقد ظهرت المراكز الحضرية التي اصبحت تمثل محاور الانشطة الاقتصادية والتجارية المتطورة خاصة مدينة بيلو اوريزونتي bilo horozinito مركز جمع الثروة وإيصالها إلى الميناء التصدير ، لكن زهو هذا الدور لم يدم طويلا ، إد أخذ المعدن بالنضوب نحو نهاية القرن 18 لينتهي بعد ذالك ويخلف وراءه مجتمع فقد مورد ثراءهالاساسي " [1]
- ✓ **دورة البن** : تشكل عوائد البن عنصرا هاما من عناصر النمو الاقتصاد البرازيلي ، بحيث ساهم في تطور بعض المدن الني تنتعش بها زراعة البن كمدينة ساو بالو بحيث اصبحت من المدن البازيلية الكبرى .

[1]- المرجع نفسه ، ص 196.

2-1 انتاج ايثانول :

يُعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل؛ فبعد أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 (في ذلك الوقت كانت البرازيل تعتمد بشدة على الواردات النفطية) أطلقت الحكومة العسكرية في البرازيل البرنامج الوطني لإنتاج الكحول. وقد وُجِّه هذا البرنامج لزيادة إنتاج الكحول من قصب السكر، فضلا عن تحديث وتوسعة معامل تقطير السكر القائمة بالفعل، وتطوير وحدات إنتاجية جديدة. وقد قدم هذا البرنامج حوافز ضريبية لتوسعة صناعة السكر، ولقي مساندة من استثمارات القطاعين العام والخاص. وقد خوَّلت حكومة البرازيل شركة بتروبراس الحق في شراء وتوزيع إيثانول قصب السكر في البلاد

في عام 1988 وفي ظل إدارة الرئيس كاردوسو، أجرت حكومة البلاد عدة تغييرات في برنامج إنتاج الإيثانول. فقد تم الحد من احتكار شركة بتروبراس لتوزيع الإيثانول، ورفعت الحكومة أيديها عن التحكم في أسعار الإيثانول في السوق. كما تم خفض معظم الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة لإنتاج الإيثانول، وإن بقيت الضرائب المفروضة على إنتاج الإيثانول في حدها الأدنى. كما أعادت الحكومة تحديد نسبة الإيثانول الممزوجة مع الجازولين إلى 24 % في 2002.

وقد أوضح استيعاب تقنيات جديدة في السنوات الأخيرة في البرازيل أن الإيثانول بديل موثوق لمصادر الطاقة؛ ففي عام 2002 قدمت شركة فورد نوعا جديدا من السيارات المتوافقة مع استخدام الإيثانول، وتبعتها شركة فولكس فاغن في عام 2003. وهذا النوع المتوافق يمكنه

العمل مع أنواع الوقود الثلاثة: الإيثانول، أو الجازولين، أو أي نسبة مزج من الاثنين معًا. كما قدمت الحكومة حوافز للمستهلكين لشراء السيارات المتوافقة مع الإيثانول؛ وذلك من خلال خفض ضرائب الشراء بنسبة 2 % مقارنة بالسيارات التي تعمل محركاتها فقط بالجازولين. والسيارات المتوافقة مع استهلاك الإيثانول لا تكلف أكثر من غيرها؛ ففي عام 2004 كان إنتاج هذا النوع من السيارات قد بلغ 328.300سيارة قبل أن يقفز حجم الإنتاج في عام 2008 إلى 5 ملايين سيارة،واليوم تبلغ نسبة السيارات الجديدة المنتَجة في البرازيل والمتوافقة مع استهلاك الإيثانول .% 90 .

وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية AEIA تعد البرازيل واحدة من أكبر دول العالم إنتاجا للإيثانول، وأكبر مصدِّر لهذا النوع من الوقود عالميا. وإضافة إلى ذلك، فإذا وضعنا في الحسبان كافة عمليات إنتاج الوقود، سنجد إيثانول قصب السكر ينتج 9.3 %وحدة طاقة، وهو معدل أكثر إنتاجا من أي مصدر آخر ينتج الإيثانول من غير قصب السكر مثل بنجر السكر والحبوب والغلات الزراعية (كالذرة والقمح والشعير) والتي تقل فيها نسبة الإيثانول مقارنة، بقصب السكر بنسبة 2 %.

2-تقييم التجربة البرازلية :

أ-برنامج التقشف

نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، فعند تولى "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو" بل استمر فيه على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة

والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004 وحتى 2011 ، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1.5 مليون اجتبى للإقامة في البرازيل في 2011وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد.

وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر، وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002 أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب 14 مليار دولار.

ب-تغيير سياسات الإقراض :

تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68.%

ج-التوسع في السياسة الزراعية والطقاوية :

تمتلك البرازيل قدرات طبيعية ضخمة من أراضى زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في 2008 واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003.

د-التوسع في الصناعة :

اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهى كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة. أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة امبراير(Embraer ، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة »إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا.

وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى

تم خصخصتها في 1994 في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة.

تنشيط قطاع السياحة إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كاف لهذا بل يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال 5 ملايين سائحا سنويا.

أما في مجال الثروات المعدنية وإمكانات التعدين فقد أصبحت شركة فال دو روي دوس Companhia Vale do Rio Doceعام 2006 –والتي تم خصخصتها في 1997– ثاني أكبر شركات التعدين عالميا؛ وذلك حين ضمت إلى ملكيتها شركة إنكو، وهي شركة كندية لإنتاج النيكل ويتألف سوق الأسهم البرازيلي من 60 % من أسهم سلع المواد الخام، والنسبة الباقية لسلع المواد غير الخام[1]

[1] -Schmitz, T., Seale, J. and P. Buzzanell (2007). "Brazil's Domination of the World's Sugar Market", Working Paper, Arizona State Universit

أما حصة الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية فقد ارتفعت في العقد الأخير، وتبلغ هذه الحصة 55 % من إجمالي الصادرات، لكن البرازيل زادت من تصدير السلع التقنية ذات المستوى المتقدم والمتوسط، إضافة إلى بعض السلع المصنَّعة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال أصبحت شركة إمبرير Embraerواحدة من كبريات شركات تصنيع الطائرات في العالم من خلال تركيزها على قطاعات تسويقية بعينها (خاصة في مجال رحلات الطيران التجارية والعسكرية ورجال الأعمال

النموذج التنمــوي بالـــــــــجزائر

تمــهيد

لقد اختارت الجزائر الانضمام إلى التيار الاشتراكي بعد حصولها على الاستقلال ، بحيث تجلى هذا الخيار في مباديء جبهة التحرير الوطني ،وذلك تبعا للتفكير الايديولوجي الاقتصادي للاشتراكية ، الذي يقوم على الصناعات الثقيلة وعلى تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة مستلهمة تفكيرها الأيديولوجي من أعمال الاقتصادي الفرنسي G.deberni " إذ تشير الفكرة الأساسية لهذا النموذج إلى أن أي محاولة جيدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار لابد من أن تعتمد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وشكل ما يسمى الصناعات المصنعة "

وتبعا لذلك فالإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر، دارت حول خلق فرص العمل واستيعاب القوى العاملة من خلال اعتماد سياسة المخططات التنموية

1-<u>مرحلة بعد الاستقلال:</u>

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا و لذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى :

أ- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل و السعي لأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة قدر الإمكان .

ب-العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية [1]

جدول رقم (05):**يوضح الاستخدام و البطالة في عام** 1966 [2]

السكان	زراعة	قطاعات أخري	المجموع
عدد السكان	6300	5520	11820
سكان نظريا قادرين على العمل	1300	1180	2480
سكان مستخدمون	870	850	1720
عاطلون عن العمل	430	330	760
نسبة البطالة	%33	%28	%30.6

المصدر الإحصاء العام 1966←الوحدة بالألف

إن سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنها تعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسير الذاتي وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار ،فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي

[1]- سلاطنية بلقاسم ،**سياسة التشغيل والتكوين المهني** ،رسالة دوكتوراه غير منشورة معهد علم الاجتماع ،تخصص علم الاجتماع التنمية.جامعة منتوري قسنطينة ،1995.ص 161.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط**،ديوان المطبوعات الجامعية،1982،ص39.

التحدي بين الخيار ين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

1- برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة 1962و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعية العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.

2- ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964 و يهدف أساسا إلى تنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة

3- الميثاق الوطني 1976 : الاهتمام بالتصنيع سنة 1976 وتم اعتماد الأهداف التالية

-الاهتمام بخلق مناصب شغل.

- إعادة التوزيع العادل للدخل.

- التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.

4- الميثاق الوطني سنة 1986 : و قد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازية من خلال:

- إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز .

- تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة [1]

وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

[1]- عبد العالي دبلة، **التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989،ص-ص165-166.

جدول رقم (06): **يوضح تطور الوظائف الجديدة التي ينبغي إحداثها لعام** 1977[1]

عدد الوظائف	1979-1977	1984-1980	1990-1985
عدد الوظائف	148356	1458310	1876831
المناسبة مع عدد العاطلين بين 15-16سنة	1222681	1458310	1876831
أقل من 21عام	%25.8	%26.6	%25
أقل من 25 عام	%45.4	%46.9	%45.8

المصدر :الإحصاء العام للسكان والسكن حسابات خاصة بالمؤلف

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توحي بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة 30.6% سنة 1966 ،فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية (الإطارات الكفأة)

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط**، مرجع سابق ،ص450.

جدول رقم (07): **يوضح تطور العمال الصناعيين (1966-1985)** [1]

االقطاعات	1966	1985	***نسبة الزيادة***
الصناعة	80.000	470.211	487.7
البناء والأشغال العمومية	55.000	339.631	881.1
المجموع	135.000	1.009.824	648.0

المصدر : العياشي عنصر،**نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية**- ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تفتقر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل ،وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي،الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر و حرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم و التكوين و هذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفأة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية و نوعيته لقوة العمل في الجزائر و كذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط و ذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية و ذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

[1]- العياشي عنصر،**نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية**- ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.

1-**البرنامج الثلاثي 1967-1969**: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة 1971 .

من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة 1966،و تأميم الأراضي الزراعية سنة1963 ، تأميم البنوك سنة 1967 .

و هذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا 15 مليار من الدينارات من (1970-1973)[1] و لقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير 1117330منصب عمل خلال 67- 978 و 501000، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال 1980-1989،مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

خاصة في أوساط الشباب« ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل 75000 منصب خلال الفترة 1985-1990 ، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليبلغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار 25000طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخريين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنوي يقارب 60000 مقابل للطلب يفوق

[1]- أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991، ص 24.

250000 طلب التي يضاف لها من 25000 إلى 30000 منصب مفقود نتيجة تسريح العمال[1]

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو3 مليار دج خلال المخطط الثلاثي 9/67 ، لينتقل إلى 9مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول 73/70 .

جدول رقم (08): **مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول**

القطاعات	عدد المناصب المحدثة	%
الصناعة	48100	%44.6
البناء والشغال	10730	%10
التجارة و الخدمات	17240	%16
النقل	13610	%12.6
الادارة	18000	%16.8
المجموع	107750	%100

[1]- بلقاسم سلاطنية،سياسة التشغيل والتكوين المهني ، مرجع سابق ص216 **نقلا عن** وزارة الشبيبة والرياضة ،قصر الأمم ،10نوفمبر 1993،ص22.

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي 44.6%.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوي الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
- تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين

و استناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء 265000 منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل 68000 استخدام جديد في السنة .

المخطط الرباعي الثاني 1674-1977

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها إلى8% و تركيز في ، القطاعات المنتجة .فلقد استهدف هذا المخطط (1100000) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (67-1980) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية .

استهدف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خلق 1177500 وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات

جدول رقم (09): **تطور طلبات وعروض الشغل** [1]

السنة	الطلبات	العروض
1973	260000	80000
1974	140000	60000
1945	150000	54000
1976	120000	87000
1977	145000	92000
1978	104000	97000
1979	120000	82000
1980	105000	76000
1981	130000	98000
1982	130000	113000
1983	167000	157000
1984	183000	150000
1985	182000	138000
1986	165000	109000

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

[1]- أحمد هني ،**إقتصادالجزائر المستقلة** ، ، مرجع سابق ، ص57.

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل ،« فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره40 % كان معدل التشغيل قدره بحوالي 4.6%الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشطين و عملية خلق فرص العمل الجديدة ».[1]

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو 144500 منصب عمل، بينما كان المتوسط السنوي الحجم الاستثمار هو 42.2 مليار دج.

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة 1967 استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية ، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي

دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذ لك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة [2]

[1]- بلقاسم سلاطنية ،سياسة التشغيل والتكوين المهني ،مرجع سابق،ص197،**نقلا عن** :حزب جبهة التحرير الوطني،التخطيط والتنمية –تقييم المخططات- ص20.

[2]- عياشي عنصر ،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999ص106

2-مرحلةالإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل

إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .

فالقفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .

إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من 1.75مليون عامل إلى 2.65مليون عامل سنة 1977، ثم إلى أكثر من 4مليون عامل سنة1987 و هو تطور سريع و قوى جعل معامله يرتفع في فترة عشرين سنة برقم 2.3مليون مرة أي أكثر بنسبة 30% من معامل مضاعفة السكان إلا أن الجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازه، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ 844 مليار دج"[1]

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم و التكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية ،بحيث تم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المخطط الخماسي الأول

[1]- حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية**، مرجع سابق، ص257.

رقم (80-11) بتاريخ 12ديسمبر 1980بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها ، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية و المادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم و التسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية و الثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهم معا:

أولا: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم التسير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج ، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة،لأنهم عمال يستترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من 63000عامل (9.5%) سنة 1980إلى 21000 عامل (2.7%) سنة 1985 فإلى 4000 عامل 0.4 % سنة 1987 [1]

ثانيا:عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة (البطالة المقنعة) .

هذين الإجرائين زادا من حجم البطالة الصريحة – السافرة – خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ 4 % سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد

[1]- حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية** ،مرجع سابق،ص264.

الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

و بدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية و عدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

و يمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول رقم (10): **تطور الشركات الخاصة (1966 – 1980)**[1]

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
1 – 4 عمال	–	2201	3201	3339	5000
أكثرمن5عمال	–	1845	2618	2731	4387
المجموع	3358	4046	5819	0670	9387

D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة و التي وصلت كأقصى حد سنة 1980 إلى 5000 مؤسسة التي تضم عمالها 4 عاملين ،و هذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار للخواص ، و رغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل.

[1] -D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

" فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة 1988 إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو 200000 شخص في العام و قابله رقم مناصب العمل إلى 116000 منصب جديد" [1]

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية – ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة – و نمو في في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المتزامن مع أحداث أزمة 5أكتوبر 1988 الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، انتشار البطالة ،و البيروقراطية ، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

"بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة 1988 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي 6 مليون شخص ما يعادل 22% من السكان الجزائر ، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.26%سنة 1998مقابل ما يقدر 9% سنة 1986"[2]

[1]–حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية** ،مرجع سابق، ص256.

[2]– نور الدين زمام ،**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري–1962–1998**، دار الكتاب العربي،2002،ص ص215–216

جدول رقم (11): توسع التشغيل1967-1985 [1]

الحجم	1967	1973	1978	1982	1985
القادرين على العمل	2.5	2.8	3.5	4.3	4.5
المشتغلون	1.72	2.18	2.83	3.4	3.9
نسبة التشغيل	75	76.5	81	80	86.3

المصدر: الديون الوطني الاحصاء ، العدد5 1986ص 34.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل " قدرت طلباتها سنة 1985 ب 182827 طالب عمل يقابلها عرض 138.511عرض للوظيفة و تم توظيف 102.873عامل" [2]

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص

[1]- العياشي عنصر،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة**، مرجع سابق،ص111.

[2]- ليليا بن صويلح ،**دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات**،رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،معهد علم الاجتماع جامعة عنابة ،2003، ص 65.

الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ، أو ما سمي بالخوصصة و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار.

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي ، أما اجتماعيا فقد أدت الخوصصة إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات ،و ذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد ،هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات و ترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخوصصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خوصصة 333 مؤسسة عمومية خلال سنة 2005 .70 % هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات ، وهي العمليات التي سمحت بجمع 91 مليار دينار و الحفاظ على 9000 منصب عمل و خسارة ما يقارب 23 ألف منصب عمل"[1]

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمدها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدحرج من مستوى قريب من 7 % عام 2003 إلى 5.5 % عام 2004

[1]– سفيان بوعياد،"القطاع العمومي فقد 23ألف منصب شغل" ،**جريدة الخبر** ،يومية مستقلة، عدد4704،الجزائر، تاريخ 20ماي 2006

،جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في مستويات ما دون 10 % [1]

وهذا ما استدعى طرح 145 مؤسسة كبرى مثل صيدال ، مركب سوناكوم ، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخوصصة ضمن استثمار أجنبي.

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلي ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة ،و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

و تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح :

1- التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة و الأهداف المحددة.

2- تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .

[1]- عبد القادر م،"صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"،**جريدة الفجر**، يومية مستقلة،الجزائر، تاريخ 5مارس2005

3- تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار،بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية [1]

أن سياسات التنمية تختلف من بلد لآخر ،وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة ، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل ،مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق ،ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف الكامل ،تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن.

الانفتاح على اقتصاد السوق

وذلك في إطار السياسة الإقتصادية الجديدة الرامية للدخول في إقتصاد السوق الذي يشجع كل أشكال المبادرة الخاصة، إن هذا الخيار جاء نتيجة لعاملين أساسيين: الأول يتمثل في الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر، بينما العامل الثاني يتمثل في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث العدد والوزن، وذلك بعد تحرير التجارة الخارجية وإعتماد إستقلالية البنوك الجزائرية، وفي هذه المرحلة أصبحت المؤسسة الخاصة الجزائرية والمؤسسة العمومية الجزائرية تستفيدان من نفس المزايا والإيجابيات، ووضعت في هذا الإطار تشريعات تتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية الوطنية وعرفت هذه المرحلة "إعتماد 40000 مشروع إستثمارات مباشرة أجنبية ، ودخول القطاع الخاص في نشاطات جديدة (التلحيم، الإلكترونيك،

[1]– فنيدس بن بلة ،"الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات" ،**جريدة الشعب**، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد13695، صادرة بتاريخ 28جوان2005.

الورق...إلخ)" ، ومع قانون 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات الخاصة الذي يعتبر الحجر الزاوية للإرادة للإنفتاح الإقتصادي في الجزائر، وسياسة جديدة لترقية الإستثمارات الوطنية الخاصة، وأهم ماجاء به هذا القانون "إعطاء الحق للإستثمار بحرية والمساواة في القانون بالنسبة للمستثمرين الخواص والأجانب، إنشاء وكالة لترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات، تغيير إجراءات الإعتماد التي كانت تعتبر شرط أولي وتعويضها بتصريح بسيط والتنبيه إلى عدم وضع عراقيل معقدة من أجل إنجاز عقد الإستثمار بالجزائر.

وتم في سنة 2001 وضع قانون توجيهي تتمثل أهدافه الأساسية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تشكيل سلسلة الإستثمارات وتصليح وتحسين المحيط الإداري والقانوني، وتعتبر هذه المرحلة إنطلاقة وتطور المؤسسات الصغيرة الخاصة، وترجمت إرادة الدولة في تغيير مسارها إلى مسار يعتمد أكثر على القطاع الخاص والمبادرة الحرة، وبهذا أصبح للقطاع الخاص الجزائري أهمية كبيرة بعدما بدأت الدولة تتخلى عن دورها المقاول الأكبر والأوحد أعطت هذا الدور للقطاع الخاص لجر عربة التنمية في الجزائر.

الخاتمة

بعد تعرضنا لبعض النماذج التتموية باعالم تجدر بنا الاشارة إلى أن إلى أن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة "لولا دا سيلفا "أو سلفه "كاردوسو" أو خليفته "روسيف"، وان تجربة التنموية التركية لاردوغان أو التجربة التنموية الماليزية ل محمد مهاتير ، والتجربة الصينية لي هي تجارب نجاح لمسمياتها أو لشخصيات الرائدة فيها ،إنما هي تجربة نجاح تتوفر فيها إرادة شعبية حقيقية ووعى جماهيري لأهمية النهوض، فحينما يكون الشعب ملتف حول نفسه مهما تفاوتت طبقاته الاجتماعية ، وهذا يتفق مع ما قاله الرئيس البرازيلي لولا في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الاولمبياد وهو يبكى "لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز بالأولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضا بينما قدمنا قلبا وروحا"، وأضاف "أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الاقتصاد البرازيلي وعظمتنا الاجتماعية ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن الامتثال الاعمى لاي نموذج دون مراعاة الخصوصية التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع هو اعلان صارح لفشله قبل البدء به ، فلكل دولة ومجتمع تاريخ وثقافة قد لا تتلاءم مع ما هو مستورد من الخارج من ايديولوجيات ومفاهيم و خطط واستراتيجيات تنموية .

قائمة المراجع :

أولا :الكتب

01-ابراهيم مراد دعمة ، **التنمية البشرية بين النظرية والواقع** ، دار المناهج للنشر،عمان ،2009.

02-أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .1991

03-اسعد ابراهيم كردية ،**ماليزيا للقاريء العربي** ، ط1،دار الرشاد،1997.

04إسكندر الأسعد, محمد مصطفى. **دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة**، بيروت، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993 .

05-أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، "**التنمية حريّة**"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أيار 2004.

06-آن ششينغ ، **الفكر في الصين اليوم** ، ت محمد حمود ، هيئة البحرين للثقافة و الآثار ، ط1 ،2019.

07-اوديد شينكار ،**العصر الصيني**، ت سعيد الحسنية ،الدار العربية للعلوم ، ط1، 2005 .

08-بهلول محمد حسن بلقاسم ،**سياسة تخطيط التنمية**،ج1،ديوان المطبوعات الجامعية،.1999

09-تيان ينغ كوي ، **طريق الصين من النظرة العلمية إلى التنمية** ، ت عباس جواد كديمي ،مؤسسة الفكر العربي ، ط1، بيروت، 2011

10-جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ، دار النشر ووتشو ،بكين ، الصين ، 2011.

11-حسن طه نجم ،**امريكا اللاتينية أرضا و سكانا** ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط1، 1990.

12-ريمون حداد، **"نظرية التنمية المستدامة"**، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006.

13-عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،2008، ص .375

14-عبد الرحمان العيسوي: **الإسلام والتنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.

15-عبد اللطيف بن اشنهو،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1982.

16-عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ساسبة "**دراسة في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، .2014

17-على خليفة الكواري،**نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ،ط2،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،1986.

18-العياشي عنصر ،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999.

19-العياشي عنصر ،**نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية**- ديوان المطبوعات الجامعية، .1999

20-فاروق طيفور ،**لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا** ،ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015.

21-ماجدة أحمد أبو زنط ،عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

22-محمد العوض جلال الدين، تنمية البشرية :**تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،1993.

23- محمد سالم الصفدي ،**البرمجة الخطية وبحوث العمليات** ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ، الاردن ،1999.

24-محي الدين نصرت وآخرون، **تنمية المجتمعات الريفية**، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971.

25-مصطفى حسن علي: **شركاء في تشويه التنمية**، ط1، دار الطليعة، بيروت 1983.

26-نادي روما،**وقف النمو**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة دمشق،1979

27-نادية رمسيس، **النظرية الغربية والتنمية العربية**، سلسلة كتب المستقبل العربي /6/، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

28-نبيل السمالوطي ، **علم اجتماع التنمية**،لبنان ، دار النهضة العربية، 1981.

29-نور الدين زمام،**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري-1962-1998**، دار الكتاب العربي،2002.

30-هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

31-هدى ميتكس و حسن البصرى ، **ماليزيا والعولمة** ، برنامج الدراسات الماليزية ،2000.

32-وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة** ، ت وانغ فوو، مؤسسة الفكر العربي ،ط1، 2014

ثانيا:المعاجم وقواميس:

33-ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة 01 ، المجلد السادس، دار صادر، بيروت،1997 .

34-باحثون عرب ، **الموسوعة العالمية** ،ط2،مؤسسة النشر العالمية والتوزيع ، السعودية.

35-لويس معلوف، **المنجد في اللغة** ،دار الشرق ، ط،1996.

ثالثا:التقارير

36-تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 الصادر عن المنتدى العالمي الاقتصادي،جنيف سويسرا .

37-تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.

38-تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف،2002.

رابعا: مذكرات واطروحات جامعية :

39-زرنوج ياسمينة، **إشكالية التنمية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006.

40-سلاطنية بلقاسم ،**سياسة التشغيل والتكوين المهني** ،رسالة دوكتوراه غير منشورة معهد علم الاجتماع ،تخصص علم الاجتماع التنمية.جامعة منتوري قسنطينة ،1995.

41-عبد العالي دبلة، **التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989.

42-ليليا بن صويلح ،**دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات**،رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،معهد علم الاجتماع جامعة عنابة ،2003.

43-مراكشي محمد لمين: **فعالية نظام التدريب في تنمية الموارد البشرية، "دراسة حالة مؤسسة نفطال، وحدة البليدة"**، رسالة ماجستير تخصص علوم تسيير، كلية علوم التسيير والإقتصاد، جامعة سعد دحلب –البليدة- 2005.

خامسا:مقالات ودوريات و ملتقيات :

44-ابراهيم سليمان مهنا، "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية :أبعاد وآثار في التنمية المستدامة**"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، 2000.

45-اسيا قاسيمي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**،مداخلة ضمن اشغال المؤتمر الدولي

الثاني ،السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي المتوسطي ،تونس 27/26 أفريل 2012.،

46-أوسرير منور ،بن حاج جيلالي ،مغؤوة فتيحة ،**دراسة جدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية** ،مجلة اقتصاد شمال افريقيا ، عدد 09.

47-حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

48-ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة ،في الدول النامية في ظل العولمة** ،مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة ، 07/06 افريل ، سطيف.

49-سفيان بوعياد،"القطاع العمومي فقد 23ألف منصب شغل" ،**جريدة الخبر** ،يومية مستقلة، عدد4704،الجزائر، تاريخ 20ماي 2006.

50-عبد القادر م،"صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"،**جريدة الفجر**، يومية مستقلة،الجزائر، تاريخ 5مارس2005.

51-عمار عماري،**اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ،مداخلة ضمن مؤتمو دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،8/07أفريل سطيف .

52-فنيدس بن بلة ،"الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات" ،**جريدة الشعب**، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد13695، صادرة بتاريخ 28جوان.2005

53-وليد عبد الجبر ، **الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذج** ،مجلة كلية التربية عدد (06).

سادسا :الواب غرافيا

54-رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** ،موقع www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm.

55-محمد مصطفى صلاح ، **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى اردوغان** ، المركز العربي الدمقراطي ، https://democraticac.de/?p=48886

56- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/.

57-طه الراوي ، **تركيا من مستورد للتكنولوجيا الى دولة من اكبر المصدرين لها** ، https://www.noonpost.com/content/38376

58-ييجو كافالاكانتي"اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى على رابط https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011722214595158. 69.html

مراجع باللغة اجنبية

59-D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

60-PNUD ,1999 –Rapport mondial sur le développement Humain 1990 New York, Programme des Nations Unies pour le développement ,P.23

61-Schmitz, T., Seale, J. and P. Buzzanell (2007). "Brazil's Domination of the World's Sugar Market", Working Paper, Arizona State Universit